جامعة الدكتور يحيى فارس المدية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

# الثورة الصناعية وتأثيرها على الدولة العثمانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تاريخ الدولة العثمانية 1453–1924م

إعداد الطالبتين :
- سليمة مختاري
- زهية مشنتل

إشراف الأستاذ :
- ناصر بوقرو

السنة الجامعية :1439–1440هـ / 2018–2019م

جامعة الدكتور يحيى فارس المدية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

# الثورة الصناعية وتأثيرها على الدولة العثمانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تاريخ الدولة العثمانية 1453–1924م

إعداد الطالبتين :
- سليمة مختاري
- زهية مشنتل

إشراف الأستاذ :
- ناصر بوقرو

أعضاء اللجنة المناقشة

| | |
|---|---|
| أ- محمد بوطيبي | رئيسا |
| أ- سعيدة زفزاف | مناقشا |
| أ- ناصر بوقرو | مشرفا |

السنة الجامعية :1439–1440هـ / 2018–2019م


بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

إلى الرجل الذي علمني أن الإرادة تصنع المعجزات .

أهدي لك ثمرة نجاحي أبي الغالي قدور .

إلى أمي .....

إلى نبع الحنان ، إلى قرة عيني أهدي لك ثمرة جهدي كشكر وامتنان

لتضحياتكي ، دمتي تاجا أضعه فوق رأسي إليك أمي الحنونة مليكة .

إلى اخواتي ....

إلى سندي في هذه الحياة أخي الغالي ياسين .

إلى حبيباتي حياة وابنتها الكتكوتة ليديا .

إلى فتيحة وزوجها رضا .

إلى البراعم خولة وأنفال .

إلى زميلاتي ....

إلى من كانوا سندا لي في كل اوقات دراستي في اخفاقاتي ونجاحاتي زميلاتي :

هجيرة ، نورة ، نادية ،نجود ،لويزة ،جميلة ،امال .

إلى كل اساتذتي من الطور الابتدائي حتى الجامعي .

أهدي لكم عملي المتواضع .

**زهية** .

# الإهداء

إلى روح جدتي الطاهرة، رحمها الله .

إلى سر وجودي في هذه الحياة أبي وأمي

حفظهما الله وأطال في عمرهما .

**سليمة** .

# الشكر والتقدير

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"
"سورة الأعراف"الآية 43"

نتوجه بالشكر لله سبحانه وتعالى الذي ارتضى أن يكون شكر الناس شكرا له ونحمده على إلهامنا العزم والإرادة وإلباسنا هندام المثابرة لإتمام هذا الإنجاز ونسأله أن يجعله في ميزان حسناتنا

كما نتوجه بالشكر لأستاذنا وقدوتنا ونبع المعرفة الحقة (أ- ناصر بوقرو) على إشرافه المتميز ونسأل له المولى أن يجازيه حق تعبه

كما نتوجه أيضا بخالص الشكر لقسم التاريخ وكافة أساتذته وعامليه

وأخيرا وليس آخرا نتوجه بالشكر لمن ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذه المذكرة سواء بالكتب أو النصح أو رفع المعنويات.

قائمة المختصرات :

| الرمز | الدلالة |
|---|---|
| تر | ترجمة |
| ج | جزء |
| د.ت | دون تاريخ |
| د.دن | دون دار النشر |
| د.ط | دون طبعة |
| ع | عدد |
| م | مجلة |

**مقدمة:**

تشكل العلاقات العثمانية الأوروبية محطة هامة من محطات التاريخ الحديث، والتي هي جديرة بالمزيد من البحث والدارسة ذلك أنها شكلت محورا هاما في صياغة النظام العالمي والعلاقات الدولية وإنتقال محور القوة من الأستانة إلى غرب أوربا وما نتج عنه من تداعيات إنتهت بتشكيل الخارطة السياسية للعالم وهو ما أصطلح عليه بإختلال التوازن بين الشرق والغرب.

**دواعي اختيار الموضوع:**

ويعود اختيارنا الثورة الصناعية وتأثيرها على الدولة العثمانية كموضوع لهذا البحث إلى عدة اعتبارات أهمها:

ـ الدافع الذاتي والمتمثل في ميلنا للبحث في الفترة التاريخية الحديثة، على غرار الفترات التاريخية الأخرى، وهذا النوع من المواضيع لا يزال يجذب اهتمام الدارسين حول مسألة الثورة الصناعية وتأثيرها على الدولة العثمانية حيث تولدت لدينا الرغبة والفضول في معرفة تأثير الثورة الصناعية على الدولة العثمانية.

**أهمية الموضوع:**

تهدف هذه الدراسة إلى كشف الغموض عن تأثير الثورة الصناعية عن الدولة العثمانية كما يكتسي هذا الموضوع أهمية تاريخية خاصة كونه يساعدنا في فهم الكثير من الأحداث التاريخية الحاسمة التي عرفتها الدولة العثمانية أنا ذاك والتي مثلت مرحلة انتقالية من عصر القوة إلى الضعف

**الإشكالية:**

موضوع البحث يرتبط بتاريخ الثورة الصناعية وتأثيرها على الدولة العثمانية.

اختل التوازن بين الشرق الإسلامي و الغرب المسيحي بعد القرن السابع عشر ميلادي ليصل مع القرن التاسع عشر ميلادي إلى تبعية العالم الإسلامي وخضوعه للقوى الأوربية، وإنتقاله مع الحرب العالمية الأولى1914 إلى تصفية الخلافة الإسلامية وتأكيد التجزئة السياسية للبلاد الإسلامية عامة والعربية خاصة.

أما عن الإشكالية التي بنينا عليها موضوعنا هي:

**إلى أي مدى ساهمت الثورة الصناعية في ازدياد الهوة بين ضعف العالم الإسلامي ( الدولة العثمانية) وتنامي القوى الأوروبية ؟**

والتي بدورها تضمنت تساؤلات فرعية أهمها:

ـ كيف تحولت الدولة العثمانية من مرحلة القوة والسيطرة إلى مرحلة التلاشي والتبعية ؟

ـ هل أخذت الدولة العثمانية بشروط الثورة الصناعية ولماذا الأوربي وصل والعثماني لم يصل؟

ـ هل يمكن أن نعتبر الثورة الصناعية عامل من عوامل سقوط الدولة العثمانية ؟

ـ ما هو موقف العثمانيين من الثورة الصناعية، هل حاولوا المسايرة أم ظلوا منغلقين على أنفسهم؟

ـ هل الدولة العثمانية لو أنها أخذت بشروط الثورة الصناعية هل كانت تصل إلى ما وصلت إليه؟

ـ كيف نلتمس بأن الدولة العثمانية لم تأخذ بشروط الثورة الصناعية؟

ـ كيف أثرت وتأثرت الدولة العثمانية بالثورة الصناعية؟

**المنهج المتبع في الدراسة:**

لقد إعتمدنا في دراستنا لموضوع الثورة الصناعية وتأثيرها على الدولة العثمانية على المنهج الوصفي، لوصف أوضاع الدولة العثمانية قبل الثورة الصناعية، والمنهج المقارن الذي أعطينا من خلاله مقارنة بين الصناعة في الدولة العثمانية والصناعة في أوروبا، أما المنهج التحليلي إعتمدنا عليه من أجل التحليل وإستنتاج الوقائع وتفسيرها مع أهم الدراسات التاريخية لنصل في النهاية إلى جملة من الاستنتاجات.

**خطة الدراسة:**

للإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه وللإجابة عن هذه التساؤلات إعتمدنا على الخطة التالية:

مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، تضمن كل مبحث مجموعة من المطالب وخلاصة :

المبحث الأول تناولنا فيه أوضاع الدولة العثمانية قبل الثورة الصناعية والذي شمل أربعة مطالب ، المطلب الأول : المجال الاقتصادي ، المطلب الثاني :المجال العسكري ، المطلب الثالث : المجال الاداري ، المطلب الرابع: المجال الخارجي.

المبحث الثاني : فقد تطرقنا فيه إلى الثورة الصناعية في أوربا فقسمناه إلى ثلاثة مطالب

المطلب الأول : بعنوان النهضة الصناعية في اوروبا ، أما المطلب الثاني : عالجنا فيه عوامل قيام الثورة الصناعية ، أما المطلب الثالث : جاء تحت عنوان مظاهر ونتائج الثورة الصناعية.

المبحث الثالث : عالجنا فيه انعكاسات الثورة الصناعية على الدولة العثمانية الذي تضمن ثلاثة مطالب المطلب الأول : اختلال التوازن بين الشرق والغرب ، أما المطلب الثاني : جاء تحت عنوان دور الثورة الصناعية في خلق تبعية إقتصادية للدولة العثمانية، أما المطلب

الثالث: خصصناه لأثر الحركة الإستعمارية على الدولة العثمانية، وأنهينا هذه الدراسة بخاتمة شملت مجموعة من الإستنتاجات.

**التعريف بأهم المصادر والمراجع:**

إن الإجابة عن مجموع هذه التساؤلات وغيرها إقتضى منا الإعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع التي ساعدتنا في معرفة القضايا التاريخية التي تندرج في إطار الثورة الصناعية وتأثيرها على الدولة العثمانية وأهمها:

ـ عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، الشرق العربي من الفتح العثماني حتي نهاية القرن الثامن عشر، والذي أعطانتا لمحة عن الضعف العام الذي أصاب الإمبراطورية العثمانية والذي مس جميع مجالات الحكم داخليا وخارجيا.

ـ جعفري برون، تاريخ أوربا الحديث الذي أفادنا في معرفة الأسباب والخلفيات التي أحاطت بأوربا ووصلت للثورة الصناعية.

ـ رئيسي إدريس الناصر، العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر ميلادي والذي أفادنا في معرفة اختلال التوازن بين الشرق والغرب.

ـ جورج قرم، التبعية الإقتصادية مأزق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، والذي أفادنا في معرفة دور الثورة الصناعية في خلق التبعية الإقتصادية للدولة العثمانية.

ـ روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية أفادنا في أثر الحركة الإستعمارية على الدولة العثمانية.

**صعوبات الدراسة:**

لاشك أن كل بحث جاد يطرح العديد من الصعوبات ولعل متعت البحث تكمن في صعوباتها ومدي التغلب عليها، وقد صادفنا في بحثنا هذا البعض منها:

ـ تكاد تنعدم المصادر التاريخية المتخصصة في موضوع الثورة الصناعية وتأثيرها على الدولة العثمانية، وهذا ما ضاعف الجهد والعمل وبتالي الإستنتاج والتحليل.

ـ ضيق الفترة المتخصصة لإنجاز هذا البحث.

ـ عدم وجود دراسات سابقة مهدت لهذا الموضوع حسب إطلاعنا.

**المبحث الأول** : أوضاع الدولة العثمانية قبل الثورة الصناعية

ظلت أوضاع الدولة العثمانية ولفترة طويلة من الزمن ملىء السمع والبصر، تعيش على رقعة واسعة تمتد عبر قارات العالم القديم ويحيا فيها أجناس مختلفة وشعوب متنوعة وأديان متعددة، وكانت القوة العظمى التي تؤثر في مجرى السياسة العالمية لكن إبتداءا من القرن الثامن عشر أتى عليها حين من الدهر أن أخذ الضعف يدب في أوصالها، وأمارات الشيخوخة تأخذ طريقها إلى جسد الدولة واستمر ذلك إلى غاية القرن العشرين[1].

**1/ ضعف الدولة العثمانية :**

أجمع المؤرخون أن بذور التدهور العثماني يرجع إلى عدة عوامل متعددة فمنهم من يرى أن هذا التدهور يكمن في البناء الأساسي للإمبراطورية وفي إنحلال نظمها الداخلية ذاتها منذ القرن السابع عشر[2]، ومنهم من يرى أن أسباب ضعف الإمبراطورية تكمن في الضغوط الخارجية وفي الأزمات الإقتصادية والإجتماعية والعسكرية، التي كانت عرضة لها بعد هذا القرن، والتي لا تقل أهمية عن الأخرى، وكانت كلها عوامل متداخلة أدت في النهاية إلى الإنهيار العام الذي أصاب الإمبراطورية[3].

---

[1] غانية بعيو: **التنظيمات العثمانية وأثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا 1839 ـ 1876**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الغالي غربي، جامعة الجزائر، 2008 ـ 2009، ص 20.

[2] احمد هريدي علي صلاح : **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، دار الوفاء الدنيا، القاهرة، 1990 ـ 2000، ص80.

[3] عمر عبد العزيز عمر: **دراسات في تاريخ العرب الحديث الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر**، ج1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص109.

**المطلب الأول** : المجال الاقتصادي

بلغت الدولة العثمانية قمة مجدها العسكري، وإتساعها الإقليمي، وثرائها الإقتصادي خلال القرن السادس عشر. كما تكاملت تشكلاتها الإدارة والإقتصادية والإجتماعية خلال الفترة ذاتها إلا أن تطورها الإقتصادي إبان تفوقها كانت تحده ومنذ البداية حدود معينة[1]، ويعود هنا في جزء منه إلى طبيعة النظام الاقتصادي العثماني، الذي كان مستمدا عن تصور تقليدي للنظم الاقتصادية التي كانت سائدة في مجتمعات سبقت قيام الدولة العثمانية. وتبعا الى ذالك سعت الدولة الى ممارسة سيطرة فعالة على جمع أنماط النشاط الإقتصادي في محاولة للحد من تراكم رأس المال ورعاية الإنتاج الحرفي. وعلى ذلك لم يبلغ الإقتصاد حتى في فترة عنفوانه مستوى يتناسب مع مستوى الدولة العثمانية. بحث بقيت القوة المحركة للتوسع العثمانية عسكرية في طابعها[2]. مما يفسر لنا بالتالي هشاشة البنية التي كان يتسم بها الإقتصاد العثماني فلم يعد بإمكانه، والحال هذا مواجهة التطورات الإقتصادية التي حدثت في غرب أوربا منذ أواخر القرن السادس عشر، والتي ادت الى تدهور النظام الإقتصادي للدولة العثمانية بأسره.

إن جانبا من هذا التدهور والإنحلال، يرجع الى عوامل داخلية في نظام الحكم العثماني نفسه. حيث كان مستمدا من التقاليد العثمانية البيزنطية والعربية الإسلامية القديمة، ورغم كون الدولة العثمانية دولة زراعية إلا أن مساهمتها في تطوير مجالها الزراعي كان معدوما ففساد الإلتزام[3].

---

[1] اندرسون ببري، **دولة الشرق الاستبدادية**، تر، بديع عمر نظمي، دار الحداثة بيروت، ط، 1983، ص، 25.

[2] اندرسون المصدر السابق، ص24.

[3] **نظام الالتزام** : يعود العمل أول مرة بهذا النظام إلى عهد السلطان محمد الفاتح ولم يتبع بإنتظام قبل عهد سليمان القانوني، وشكل الملتزمون في العهد العثماني الأول واسطة بين المكلفين من الأهالي والدولة، وبذلك أصبحت الدولة لا تبيع الإلتزامات للملتزمين في العاصمة، أنظر : عبد العزيز محمد عوض الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 –1914، تقديم أحمد غورت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، 1969، ص 182.

والفوضى التي أصابت الإقطاعيات[1] العسكرية ساهمت كثيرا في تدهور مردودية الفلاح الإنتاجية.

أما عن العوامل الخارجية ترتبط بالمتغيرات، التي حدثت في غرب القارة الأوروبية، والتي كان تأثيرها حاسما في تدهور الوضع الإقتصادي للدولة العثمانية. بدأت أولى المتغيرات الخارجية على إثر قيام حركة الإستكشافات الجغرافية وإستعمال طرق رأس الرجاء الصالح وقد أدى هذا إلى:

– **أولا:** تحويل طرق التجارة مؤقتا من البحر المتوسط، عبر إفريقا، وحرمان الدولة العثمانية من رسوم المرور.

– **ثانيا:** تدهور مدن مهمة كمراكز للصناعة والتجارة مثل حلب وبروسة. ثالثا: أدى التحول في طرق التجارة إلى ظهور نمط جديد من التجارة مما أدى إلى تدهور النظام الإقتصادي العثماني. ومع أهمية هذا العامل إلا أن تأثيره لم يظهر واضحا إلا بعد مرور محو قرنين على بدء الإنحلال العثماني[2].

أما المتغير الثاني وهو الأشد تأثيرا، فقد إبتدأ من عام 1580 بسبب تدفق الفضة من الأمريكيتين على غرب أوروبا، والدولة العثمانية فيما بعد، وكانت النسبة بين قيمة الذهب والفضة داخل الدولة العثمانية، أدنى منها في غرب أوروبا، مما جعل عملية تصدير الفضة أمرا مربحا للتجار الأوربيين الذين كانوا يستبدلونها بالذهب. مما أدى إلى إنخفاض الأقجة[3] وإرتفاع الأسعار بشكل متصاعد.

---

[1] **الإقطاع** : هم المماليك الإقطاعيون الذين يتولون جمع الأعشار والرسوم الشرعية الأخرى، من الأهالي بعد أن ينالوا إقطاعها من قبل الوالي الذي كان بدوره يتسلم إقطاعه من الدولة. أنظر: عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 181.

[2] جب وبوون، المصدر السابق، ج1، ص244.

[3] **الأقجة** : سكت الأقجة في عهد السلطان أورخان (726 –761) وهي أول عملة عثمانية سكت من الفضة الخالصة، ولكن قيمتها تدهورت بعد ذالك قد بقيت الأقجة تمثل العملة المتداولة في الحسابات حتى نهاية القرن السابع عشر الميلادي. أنظر: عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص، 182.

لقد حولت الثورة الصناعية إقتصاديات بريطانيا ومن ثم أوروبا الغربية الى منتجين كبار للسلع الرخيصة. وفي الربع الثاني من القرن التاسع عشر حاولت الدول الأوربية الصناعية الرائدة إيجاد أسواق لسلعها المنتجة من جهة وتأمين مصادر وفيرة من جهة أخرى. وتحولت بريطانيا على نحو متزايد بإتجاه الأسواق الخارجية ومنها السوق العثماني.

أثناء الفترة ذاتها إزدادت التجارة الأجنبية مع الدولة العثمانية فخلال الأعوام (1816-1822) بلغت قيمة الصادرات البريطانية الى الدولة العثمانية نحو (764 ليرة عثمانية) وخلال أربعينيات القرن التاسع عشر وحتى عام 1853 كانت الصادرات البريطانية بإزدياد مضطرد. وفي الوقت الذي إزدادت فيه نسبة التجارة الأجنبية مع الدولة العثمانية تدهورت الصناعة العثمانية الحرفية بسبب المنافسة الأجنبية وبالأخص في حقل الصناعة النسيجية. لأن الرأسمال الأوروبي قد بدأ بالتوسع لم يعد هناك حاجة للإعتماد على المنتجات الحرفية العثمانية وأصبح بإمكان الاقتصاد الأوربي الذي يتمتع.

بشروط (الإمتيازات الأجنبية[1]) في الدولة العثمانية- أحداث تغيير كبير في التجارة الدولية[2]. إن عملية التوسع البريطاني في التبادل التجاري البريطاني –العثماني يمكن ملاحظتها في التغير الذي طرأ في عملية الصادرات بين بريطانيا والدولة العثمانية. فبينما كانت بريطانيا تستورد المواد الخام اللازمة لصناعة، أصبحت مصدرة لأجود وأرخص الصناعات النسيجية فعلى سبيل المثال بلغت قيمة صادرات الأنسجة القطنية البريطانية إلى الدولة العثمانية (10834 جنيه إسترليني) عام 1830، وإرتفعت إلى (39920 جنيه) عام 1839. أي بزيادة قدرها عشرة أضعاف في أعوام فقط وبعد توقيع معاهدة التجارة البريطانية العثمانية في الثامن عشر من آب 1838 إزدادت عملية اختراق الرأسمال البريطاني خاصة و الأوربي عامة

[1] تعود **الامتيازات الأجنبية** في نشأتها الى عام 1535 عندما منح السلطان سليمان القانوني (1520 -1566) الملك الفرنسي فرانسوا الأول (1515-1547) بموجب المعاهدة المعقودة بينهما. وبنهاية القرن الثامن عشر حصلت معظم الدول الأروبية لى نفس الإمتيازات، وقد تحولت هذه الإمتيازات إلى أهم أداة لتغلغل المصالح الأجنبية في الدولة الثمانية . أنظر : سوسة، نسيم، التعليل التاريخي لمنشأ الامتيازات الأجنبية في الإمبراطورية العثمانية، مطبعة الجمعية الخيرية، بغداد، د، ت.

[2] بيروكلو، بيرج بيير، **تركيا في أزمة من رأسمالية الدولة إلى استعمار جديد**، تر، مركز البحوث والمعلومات، لندن، 1985، ص 4.

لاقتصاد العثماني، فقد نصت هذه المعاهدة على حظر جميع أنواع الاحتكارات في الدولة العثمانية والسماح للتجار البريطانيين في شراء السلع من أي مكان فيها دون دفع أي ضرائب عدا رسوم الصادرات والواردات أو مايعادلها من رسوم داخلية وتحديد نسبة الرسوم المفروضة على الواردات والصادرات العثمانية ب 3% و12% على التوالي[1].

كانت هذه المعاهدة موجهة أساسا ضد الاحتكارات التي أقامها محمد علي باشا في مصر وسياسته التجارية الرامية إلى تشجيع الصادرات وتقييد الواردات[2] على عكس ما كانت تنتجه الحكومة العثمانية. لذلك ينبغي تفسير هذه المعاهدة كجزء من الجهود البريطانية على المستوى العالمي بأكمله، وكترتيب يستهدف تسهيل إنفتاح الإقتصاد العثماني أمام التجارة الأجنبية. حيث تلتها معاهدات أخرى جرى توقيعها بين الدولة العثمانية وفرنسا (تشرين الثاني 1838) بروسا (18 مارس 1839) ساردينا (3 أيلول 1939)،السويد والنرويج (31 كانون الثاني 1840)[3].

ولم تقتصر عملية تدهور الصناعة الحرفية العثمانية على الصناعات النسيجية. فقد تعرضت جميع فروع الصناعة العثمانية الى وضع مماثل خلال العقود التي تلت منتصف القرن التاسع عشر[4]. عندما تحققت عملية إندماج الإقتصاد العثماني بالرأسمال الأوروبي، حيث تحولت الدولة الى شبه مستعمرة أمام تغلغل الرأسمال الأوربي.

---

[1] عيساوي شارل، **التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا**، تر، سعد رحمي، دار الحداثة للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، 1985، ص37.

[2] عيساوي شارل المصدر نفسه ، 38 – 39.

[3] علي أحمد، **التطور الاقتصادي في تركيا**، تر، مركز البحوث والمعلومات، باريس،1981، ص 18.

[4] بيروكلو المصدر السابق، ص 6.

لوقف هذا التدهور والإنحلال بدا قادة وسلاطين الدولة العثمانية ومنذ وقت مبكر بذل محاولات لإصلاح نظم الدولة بالاستفادة من التقدم الأوربي. وتعد محاولة السلطان سليم الثالث (1789-1807) من أبرز المحاولات جدية في هذا المجال[1].

لم تتوفر جهود عامة لتحديث الإقتصاد والمجتمع. لذلك إزدادت نسبة التضخم بسبب إنخفاض قيمة العملة العثمانية وإرتفاع نفقات الحكومة ورجال القصر والحريم وكان غياب الميزانية سببا في حدوث فوضى إقتصادية، حيث ينفق موظفوا الدولة كيفما شاء و دون رقابة تذكر وفي النهاية أجهضت إجراءات السلطان بخلعة على يد الانكشارية عام 1807 ثم قتله فيما بعد لتبدأ مرحلة أكثر شمولية من سابقتها.

بدأ السلطان إجراءاته لإصلاح الجهاز الإداري والاقتصادي بعد تصفية الإنكشارية في السادس والعشرين من حزيران 1826. فأمر بتحسين الإنتاج الزراعي والصناعي وبناء الطرق وإصلاح الموانئ وإنشاء دور العملة وعيرها[2]. كما ظهرت في عهده أول ميزانية للدولة رغم كونها بعيدة عن السيطرة على إدارة الإيرادات والنفقات. ولم ينشر منها سوى الإيرادات[3]، وبقيت هذه الاصلاحات بعيدة عما حدث في أوربا من تطورات إقتصادية مهمة لذالك يمكن القول بأن عملية تحديث الإقتصاد العثماني بما ينسجم والتطورات التي شهدتها أوربا قد جاءت متأخرة قياسا الى دول ومجتمعات أخرى[4].

---

[1] زيادة، خالد **اكتشاف التقدم الأروبي، دراسة في المؤثرات الأروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**، بيروت، 1981، ص 18-31.

[2] أنظر : تفاصيل هذه الإصلاحات في البحراوي، محمد عبد اللطيف، **حركة الإصلاح العثماني غي عهد السلطان محمود الثاني 1809-1839**، مطابع المختار الإسلامي، دار السلام 1978، ص 228-223.

[3] المصدر نفسه، ص 271.

[4] الجميل سيار كوكب، **تحديث الإقتصاديات العثمانية دراسة في فهم طبيعة المشاكل الإقتصادية التركية خلال القرن التاسع عشر**، دراسات تركية، جامعة الموصل، العدد، كانون الثاني 1991، ص 77-78.

**المطلب الثاني** : الجانب العسكري

أول ما بدأ اختلال أمور الدولة بدأ باختلال نظام الإنكشارية[1] بفقدان الجيش العثماني في كل مكان له من مزايا، وتحوله في الفترة الأخيرة إلى آلة فساد وفوضى بوقوعه تحت قيادة فاسدة، فأصبح مطية لتنافس رجال الدولة وأمراء الأسر المتنفذة، وأضحى أفراده لا يجتمعون إلا لرفع العصيان والمطالبة بزيادة العلوفات[2]، أو بطلب عزل وزير وتنصيب أو شنق جماعة من الوزراء، منفذين وراء ذلك بتسويات أرباب المنافع والأغراض وأبطال الدسائس والمؤامرات، فطال إرتباطهم بثكناتهم وصلاحياتهم للحرب والقتال وإزداد تسلطهم على الناس، فتكررت حوادث تعدياتهم على الأموال والأرواح داخل البلاد. وزاد من خطورة هذا الأمر تفاقم عجز الجيش إذ أصبحت أغلب الحروب التي تخوض غمارها السلطنة كثيرا ما تنتهي بهزائم شنيعة، فأخذت بذلك حدود الدولة العثمانية تتراجع في الجهات المتاخمة للدول الأوروبية[3]، ناهيك عن ذلك الصراع الدامي بين المؤسسة العسكرية والسلطة كذلك[4]. وإستمر لأزيد من ثلاثة قرون، هذا الصراع لم يضعف الإمبراطورية فحسب، بل منعها من الفتوحات وجعلها تنحصر داخل حدودها.

فتحولت من فاتحة البلدان ، إلى مدافعة ضعيفة تخاف سطوة آلتها العسكرية، وإشتد هذا الصراع خاصة حين استفحل تدخل الإنكشارية في شؤون الحكم و السياسة ، إلى درجة أنهم

---

[1] **الانكشارية:** جاء اسم الإنكشارية عن عبارة "يني شيري" الجيش الجديد في مقابل السباهية الإقطاعية في الأيام السابقة ، وفي المقابل محاولة إنشاء جيش من الفلاحين في مطلع القرن الرابع عشر والتي تم التخلي عنها بسبب افتقارهم الى الإنضباط.كان الإنكشارية يجمدون من بين اللذين يختطفون من العائلات المحلية لغير مسلمة، أو اللدين يؤسرون في الحملات العسكرية ويعودون لحياة طابعها الحرب والوطنية العثمانية. أنظر : جب هاميلتون وهارولدبون، المجتمع الاسلامي والغرب. تر، محمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة 1970، ص ص 58-59.

[2] **العلوفات** : المرتبات

[3] ساطع الحصري : **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين بيروت 1960، ص ص 47، 48.

[4] عبد العزيز الشناوي : **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج 1، مكتبة الانجلو مصرية، ب م، ط 1980-1983، ص 75.

أصبحوا يعزلون الوزراء والسلاطين معا، ويتمردون في الحروب، فكثرت بذلك سطوتهم وثوراتهم على السلطة[1]، وكانت النتيجة أن دبروا الإغتيال للسلطان سليم الثالث[2] 1808م.

ولقد أغرق هذا الصراع الحلبة السياسية العثمانية في دماء، حتى أنها لم تعد قادرة على النظر أبعد من دوامة التهديد الداخلية القاتلة، فإستغل السلاطين والوزراء بدرء التهديد الداخلي، وأهملوا التحديات الخارجية، حتى أن الشغل الشاغل الأعظم لثمانية سلاطين من أحمد الثالث[3] إلى السلطان محمود الثامن إنصرف إلى إيجاد طرق تجرى فيها إصلاحات عسكرية من شانها إضعاف الانكشارية، فإرتبكت أحوال الدولة الداخلية آنذاك إرتباكا شديدا، وصار يتولى أمورها في أحيان كثيرة وزراء جهلة ومتآمرون كل همهم المال والمنصب بأي وسيلة وطريقة.

---

[1] قيس جواد العزاري : **الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط**، ط1، مركز دراسات الإسلام والعالم تامبا فلوريدا الولايات المتحدة الأمريكية، 1994، ص14.

[2] **السلطان سليم الثالث** : تولى العرش في عام 1789م وعمره لا يتجاوز 27سنة كان بطبعه ميالا للإصلاح، بحيث لم يتردد في الأخذ ببعض الأنماط الغربية، فحين تولى العرش كان على قدرات عظيمة وروح عالية مما جعل شعبه شديد الحماسة لتولي أمير نشط يبشر بإنقاذ الإمبراطورية مما كانت تعاني منه، كان عمه السلطان عبد الحميد الأول يحسن معاملته ويسمح له بقدر من الحرية يفوق ما كان يسمح به عادة لأمراء آل عثمان منذ عهد سليم الثاني، كان أشد المقربين إليه الطبيب الإيطالي لور نزول فصل منه ومن غيره من الأوروبيين على معلومات عن دول أوروبا الغربية ومؤسساتها المدنية والعسكرية وأسباب تفوق العثمانيين، أجرى مراسلات مع ملك فرنسا لويس السادس عشر بهدف استقاء المعلومات منه، يقال أن والده مصطفى الثالث ترك له مذكرة قام سليم بدراستها بعناية واحترام فحواها، استعرض فيها أحداث مصطفى الثالث سيئ الحظ ناقش فيها تدهور الإمبراطورية ومساوئها، وكيفية استئصالها من الجذور وكل هذا جعل سليم بعد اعتلاه العرش متحمسا ومحبا للإصلاح، وهو الحب الذي افقده عرشه وحياته في النهاية 1808م. أنظر: shafikK ghorbalM the beginings of the eggption quetion and rise of mehmetali london 1928 p175

[3] **السلطان احمد الثالث** ( 1637 ـ 1736): تولى السلطة (1703 ـ 1730) خاض الحروب ضد روسيا (1711 ـ 1713) فكان يقضي على قواتها انتزع عام 1715م شبه جزيرة المورة من اجل البندقية ولكنه اضطر إلى التخلي لها عن بلغراد عام 1717م خلعه جيش الانكشارية عام 1730م ونصبوا محله ابن أخيه محمود الأول، مات في السجن محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الأول، دار الشعب ومؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت 1965م، ص 83.

**المطلب الثالث:** المجال الإداري

زاد عن هذا الضعف في الميدان العسكري، إزدياد أوضاع الدولة العثمانية تدهورا بإنحطاط أمورها الإدارية و إغتشاشها بوجه عام[1] الشيء الذي فتح مجالا واسعا لاشتداد حركات التمرد والثورة داخل الولايات العثمانية، والتي استفحل أمرها خاصة خلال القرن الثامن عشر بعد اختلال التوازن الذي كانت قوانين السلطان سليمان القانوني[2] قد عملت على تحقيقه.

هذا الاختلال تجسد في فقدان الحكومة المركزية سلطتها على الأقاليم[3]، واحتدم النزاع بينها وبين العصبيات المحلية الثائرة ، زيادة على أعمال النهب والتمرد على السلطة من جانب القبائل البدوية، وتطلع الفعاليات المحلية والأعيان من أسر متنفذة وإقطاعيين ولا سيما في الولايات العربية، إلى الإستقلال والإنفراد بالحكم في مناطقها، فأخذ معظم الولاة في هذه المناطق ينزعون إلى استخدام القوة لعسكرية التي بين أيديهم لتحقيق أهدافهم وأغراضهم الشخصية، فراحت تتنافس على عملية النهب والاحتكار للموارد الاقتصادية بهذه الولايات، ولم تكتفي هذه القوى بهذا بل إستعانت وتحالفت في كثير من الأحيان بالقوى الأوروبية لمساعدتها.

ودعمها ماديا ومعنويا، وحتى عسكريا فعم البلاد من جراء ذلك الفوضى والفساد[4]، وأصبح هؤلاء الولاة يقومون بشتى المناورات لتوسيع دائرة حكمهم، وتزييد موارد ثروتهم فكان هذا يطمع في مقاطعات ثمينة يسعى وراء إدخالها تحت حكمه، وذلك يعمل لتوليه أحد أقربائه على الإيالة المجاورة له، أو لضمان ولاية إبنه على إيالته بعد وفاته، ثم تحولت طائفة من المتنفذين

---

[1] ساطع الحصري، المرجع السابق، ص 49.

[2] **السلطان سليمان القانوني** : (1520 -1566) وهو ابن السلطان سليم الأول فاتح سوريا ومصر وفي عهده وصلت الدولة إلى أوجها وامتدت من بودابست على نهر الدانوب في بغداد وعلى نهر الدجلة وبلاد القرم إلى تلال النيل الأول وكانت إلى ذلك أطول الدول الإسلامية عمرا، للمزيد من المعلومات انظر فيليب حتى : تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ترجمة كمال اليازجي مراجعة جيورج جبور، ج2، دار الثقافة بيروت، أكتوبر 1963م، ص 304.

[3] البرت حوراني : **الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث**، تاريخ العرب والعالم، ع 12 كانون الثاني، يناير (ديسمبر، جانفي) 1980، ص 27.

[4] عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص125 – 129.

يتوسطون بين الولاة والأهلين يضطرون الولاة على الإستعانة بهم، ويقصرون الأهالي[1] على خدمة مصالحهم، الشيء الذي أدخل الدولة في دوامة من الصراعات فيما بينها إنعكست نتائجها قهرا وإبتزازا على الأهالي وعلى مجرى الأحداث التي سادت الشرق العربي، فأصبح تاريخ الولايات العربية حتى نهاية القرن الثامن عشر سلسلة من الإضطرابات إنقسمت مجتمعاتها إلى عصبيات وأحزاب ومثال ذلك: النزاع بين القيسية واليمنية[2] في بلاد الشام[3]، وأصيبت نظم الحكم في الشرق العربي بانهيار.

رغم تردد الدولة بين إنتهاج سياسة تغيير الباشوات[4] العثمانيين بإنتظام وتثبيت الذين أظهروا قدرة على قمع حركات التمرد، إلا أن هذا حال دون استقرار البلاد العربية بل زاد من تململ شعوب المنطقة على حكامها، مثلما حدث في بعض الولايات بظهور أسر حاكمة

[1] ساطع الحصري، المرجع السابق، ص49.

[2] **القيسية واليمنية** : القيسية قبيلة عربية شمالية موطنها أصفهان الفرت التي ينتسب إليها القيسيون، أما الحزب اليمني (اليمنية) فكان ينتمي إلى قبائل عربية جنوبية هجرت مواطنها الأولى ونزحت شمالا إلى سورية، واستمر التعصب بين القيسية واليمنية قائما في سورية ولبنان خاصة بعد الفتح العثماني حتى القرن الثامن عشر وأصبح لا يمت إلى أصول جنسية أو قومية يقدر ما يرجع إلى خصومات أسرية، وقد إصطنعت القيسية لها علما خاص أحمر اللون وشارته قرنفلة حمراء وإتخذت اليمنية علما أبيض اللون وشارته زهرة خشخاش بيضاء .أنظر: عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص225.

[3] **الشام:** كانت في بادئ الأمر منظمة حتى نهر الفرات في ثلاث ولايات وهي دمشق وطرابلس وحلب ثم لأضيف إليها رابعة سنة 1660م وهي صيدا، لمزيدا من المعلومات . أنظر: ليلى الصباغ، دراسات في تاريخ العرب الحديث العالم ، مطبعة إبن حيان، دمشق،1981 -1982، ص365.

[4] **الباشا** : معناها في الأصل الملك أو الشاه ثم صار معناها مستخدما وإستخدمت بعد ذلك كلقب لحكام الولايات وأخيرا أصبحت أعلى لقب تشريفي في الدولة، انظر : عمر عبد العزيز عمر :دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص203.

تتبادل الحكم فيما بينها، أو قيام حركات فردية تحمل مشروعات ذات طابع انفصالي وأبرز محاولات لإزدياد النفوذ المحلي ما حدث في مصر[1]

إذا تمكنت طبقة المماليك[2]، من إستعادة هيمنتها على السلطة مع علي بك الكبير[3].ومع حدث في الشام مع ظاهر العمر[4] وألحق أن كلاهما، قد هالته حالة بلاده تحت الحكم العثماني وماهي عليه من التشتت والإنقسام إلى جمع هذا الشتات في بناء واحد يسترد لهذا البناء دوره التاريخي طوال العصور الماضية فتخرج عن نطاق العزلة التي عملت الدولة على فرضها على

[1] مصر ولاية عثمانية منذ 1517م ومنطقة هامة من مناطق الدولة العثمانية لإعتبارات إستراتيجية كإشرافها على وجهات بحرية حيوية وموقعها كهمزة وصل بين القارتين الإفريقية والأسيوية ولإعتبارات حضارية كونها عرفت حضارات إنسانية عريقة، وهذا ما جعلها عرضة لتكالب إستعماري في إطار تصفية أملاك الدولة العثمانية لتقع في النهاية فريسة الحماية البريطانية سنة 1882م. أنظر: محمد شفيق غربال الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الثاني، ص1423.

[2] **المماليك** : كانوا في الأصل أرقاء جلبهم الفاطميون إلى مصر في القرن العاشر هجري ثم السلاطين المتاخرون من الاوروبيين كي يدربوا على الجندية وخدمة السلطان وإرتقى بعضهم إلى مناصب رفيعة في الدولة أنشا أأيبك وهو مملوك دولة المماليك في مصر سنة 1250م، وقد أقام المماليك في مصر دولتين دولة البرجية ودولة البحرية، قضى سليم الأول على دولتهم في مصر سنة 1517م، وقد أقام المماليك في مصر وقضى عليهم نهائيا محمد علي باشا في موقعة (الجيرية) القلعة 1811م. أنظر: محمد شفيق غربال ،الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الثاني، ص 1426م.

[3] **علي بيك الكبير** (1728 ـ 1773) : أو علي بك القازد علي واحد من كبار المماليك في مصر ومن أعظمهم شخصية ، كان من المماليك إبراهيم كتخدا القازد علي فلما مات هذا تولى الإمارة بعده 1854م ثم أمير الحج وشيخا للبلد 1763م ، أصبح حاكما مطلقا على مصر وعزم على أن يستقل عن تركيا، فخلع الوالي محمد الأورفكي وأخرجه من البلاد، أعلن استقلال مصر، توفي بالقاهرة ودفن الى جانب ابنه إبراهيم كتخدا بقرابة، الإمام الشافعي ، لمزيد من المعلومات. أنظر: محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الثاني، ص 1230م.

[4] **ظاهر العمر**: قائد ابرز حركة انفصال عن الدولة العثمانية في الشام، إستطاع أن يجعل من نفسه سيدا على حكام المنطقة خلال ربع قرن حتى هزيمته سنة 1775م، لمزيد من المعلومات. أنظر: عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق ،ص225 .226.

تلك البلاد، ويعيد اليها مكانتها وحيويتها كعامل سياسي وإقتصادي لدوره في الشرق الأدنى وحوض المتوسط.[1]

بعد أن تدعم نفوذ علي بك الكبير في مصر قضى على جميع خصومه المنافسين[2] وأخذ سير في الحكم سيرة الحاكم المستقل يتحدى الدولة[3] مستغلا فرصة ارتباك الدولة العثمانية سياسيا وحربيا أمام روسيا، فقام بعزل الوالي العثماني عن مصر عام 1768م فأصبح صاحب النفوذ المطلق في جميع أنحاء مصر كما يقول الجبرتي" خلص إقليم المصري بحري وقبلي إلى علي بك وأتباعه"[4].

في عام 1770م مد بصره إلى بعث النفوذ المصري في الحجاز والشام، فأرسل حملة الى الحجاز بناءا على طلب السلطان لحسم النزاع القائم بين المطالبين بشرافة مكة فاستفاد على بيك الكبير من هذه الحملة بأن نزل أحد مماليكه في جدة وتولى إمارتها بدلا من حاكمها العثماني وتمكن بذلك من إبعاد نفوذ السلطان عن مصر،والحجاز[5]، إلا أن نفوذه إسمي فقط ،

---

[1] **الشرق الأدنى** : يشمل الجزيرة العربية ، والشرق الأوسط الحالي.

[2] أحمد غرت عبد الكريم: **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت، 1980، ص80.

[3] نفسه، ص80 .

[4] عبد الرحمن بن الحسن الجبرتي: **تاريخ الآثار في التراجم والأخبار**، ج1 بولاق (1879 -1880م)، ص136 -351 (بتصرف).

[5] **الحجاز**: يقع شبه الجزيرة العربية، إنفرد دون سائر الولايات العثمانية بعدة إمتيازات، لأنه يظم الأماكن المقدسة الإسلامية، ومن هذه الإمتيازات عدم تقديمه أي مال للخزيمة السلطانية بل على العكس كان يرسل اليه كل عام (الصرة) وهي إعتمادات مالية ضخمة من حصيلة الأوقاف المخصصة للحرمين الشريفين، وفقراء مكة والمدينة المنورة، في مصر وأنحاء الدولة العثمانية. كما كان سكان الحجاز معفيين من جميع الضرائب الشخصية والعقارية ماعدا ما يفرضه الأشراف على الأغنام والماشية وما يقررونه على الحجاز وقوافلهم . وقد خصصت الدولة بنظام حكم خاص نظام الشرافة والذي كان يحكم بموجبه أحد الأشراف من السلالة الإدريسية الحسينية وقد تمكن الحكم لبيت (بركات) أحد فروع تلك السلالة منذ النصف الأول من القرن الخامس عشر وكان مقر الشرافة (مكة المكرمة) والشريف الحاكم هو صاحب الكلمة العليا في الحجاز ومن أهم مهامه تأمين قوافل الحج العراقي ونظم حجيج العراق وفارس، قافلة الحج اليمني ونظم حجاج اليمن وبلاد الهند وأندونيسيا . أنظر: عبد الرحيم عبد الرحمن : الدولة السعودية الأولى (1774 ـ 1818)، 1979، ص119.

وإستطاع علي بيك الكبير من إعادة فرض سيطرة مصر التقليدية على الحجاز وسوريا[1] ولم يتغير الحال في مصر بعد وفاته 1773م لأن خلفاءه تابعوا ما بداه علي بيك، كما هو الحال في فلسطين مع ظاهر العمر الذي لم يقل عن حليفه المصري نشاطا ونزوعا إلى الإستقلال وسط السلطان، إذ استطاع أن يجعل نفسه سيدا لعكا[2] والمنطقة خلال ربع قرن حتى هزيمته 1775م.

إلا أن خليفته أحمد باشا الجزار[3] الذي أقامه العثمانيون 1775 م، استطاع أن يتحول الى السيد المطلق في فلسطين، والشام خلال ربع قرن آخر حتى وفاته 1804م عدا عن هذه المحاولات لإقامة إمارات محلية مستقلة، فإن خطرا شديدا واجهته الدولة العثمانية خلال القرن

[1] عبد الرحمن بن الحسن الجبرتي، المصدر السابق، ص ص336 -351.

[2] **عكا** : تقع على ساحل البحر الابيض المتوسط الى شمال حيفا والى جنوب صور وقد لعبت عكا دورا كبيرا في التاريخ انظر: محمد فريد بك المحامي تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق عباس حقي : ط5، دار النفائس بيروت، 1986، ص72.

[3] **أحمد باشا الجزار**: هو بوشنا قي الاصل ومن مماليك علي بك الكبير ، وقد كان له دور الغالب في مقاومة ظاهر عمر وقد عينته الدولة العثمانية مكافاة له واليا على (صيدا) فإتخذ عكا مركزا له وإرضى الدولة بتقديمه إلتزاماته نحوها فحكم في ولايته وكانه أمير شبه مستقيل وأعطته الدولة (ولاية دمشق) وتوفي 1804م وهو والي عليها كون جيشا كبيرا من البوشناق والألبان والمغاربة تميز عهده بإبتزاز الأموال، وإحتكار المحصولات الزراعية والبطش وإرهاق الأهالي بالضرائب لتحويل قوته العسكرية بالإساءة إلى الحياة الإقتصادية دخل في صراع مع أمير لبنان يوسف الشهابي وسعى أن يضع بدله إبن عمه بشير الثاني وعندما هاجم نابليون بونابرت جنوبي بلاد الشام في حملته المعروفة عام 1799م، اشتهر أحمد باشا الجزار عالميا اذ صمد أمامه ورده خائبا أمام أسوار عكا لمساعدة الأسطول البريطاني . أنظر ليلى الصباغ: المرجع السابق، ص138.

الثامن عشر هو قيام حركة وهابية[1] داخل الجزيرة العربية منذ 1745م ولم تنتبه الدولة العثمانية لخطر وجود الوهابيين إلا مع تهديدهم لولاية دمشق[2] وبغداد[3] .

بقي الوهابيين مسيطرين على الجزيرة العربية حتى ظهور قوة جديدة في الإطار العربي فتمكن الجيش المصري تحت قيادة محمد علي باشا[4] ، من السيطرة على بلاد الحجاز ونجد[5] والقضاء على دولتهم عام 1808م لحساب السلطان محمود الثاني إلا أن هذه الحركة الإسلامية عادت مرة ثانية للنشاط في أواخر القرن التاسع عشر، مع أن باشا مصر ملك كل الوسائل التي جعلته يهدد السلطان نفسه إذ كان أكثر مؤسسي الأسر المحلية نجاحا وشهرة في

---

[1] **الوهابيون** : نسبة إلى مؤسسها محمد بن عبد الوهاب (1703 ـ 1792) وهي حركة ظهرت في شبه الجزيرة العربية من مبادئها التوحيد الذي حسب مؤسسها تعترض لكثير من التشويه والإنحراف بسبب المفاهيم الفكرية لبعض الحركات الهدامة التي مزجتها مع العقيدة الإسلامية لهذا راح يحارب كل هذه البدع والخرافات ودعا إلى العودة إلى الإسلام الأول السلفي . وتشكيك حتى في الشرعية الدينية التي يدعيها السلطان العثماني بإعتباره الخليفة للمسلمين وراع الشريعة الإسلامية .أنظر: ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص143.

[2] **دمشق**: عاصمة دولة سوريا إسمها مصري دمسكود وتقع بجنوبها على نهر بردي. أنظر: محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الأول، ص801.

[3] **بغداد** : مدينة أسسها الخليفة أبو جعفر المنصور ثاني الخلفاء العباسيين وشرع بتخطيطها سنة 145هـ، وأتم بناءها سنة 149هـ وهي قائمة على ضفتي نهر الدجلة تبعد عن مصب نهر شط العرب المكون من نهري الدجلة والفرات في الخليج الفارسي بنحو خمسمائة ميل : انظر محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص114.

[4] **محمد علي باشا** (1769 ـ 1849) : والي مصر (1805 ـ 1849) ولد بقولة كان موضعا صغيرا، ثم إستغل (خورشيد) بتجارة الدخان جاء في حملة إلى مصر لإجلاء نابليون منها، إشترك في معركة أبو قير البرية 1799م، عاد إلى مصر 1801م قائد لكتيبته الألمانية أخذ يرقى سلم النجاح في ثبات وحذر وجاءت فرصته حينما ضاق المصريون ذرعا بحكم خورشيد باشا ، وطلبوا من الباب العالي تولية محمد علي عليهم 1805م تغلب على المماليك ألذ أعدائه في مذبحة القلعة 1811م في عهده شهدت مصر ثورة تحديثية في عدة ميادين مات بالإسكندرية أوت 1849م ودفن بمسجده بقلعة الخيل. أنظر: محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص214.

[5] **نجد**: مقاطعة بوسط المملكة العربية السعودية يحدها شمالا العراق والأردن وشرقا مقاطعة الأحساء وجنوبا رمال الربع الخالي وغربا الحجاز. أنظ:ر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الأول، ص1662.

الدولة العثمانية اذ استطاع أن يدعم نفوذه في نهاية ضعف الدولة العثمانية محاولا إقامة إمبراطورية عربية على أنقاذ الإمبراطورية العثمانية[1].

رغم محاولات السلاطين العثمانيين تلمس أسباب القوة التي تعيد لهم السيطرة على الولايات النازعة الى الإستقلال إلا أن أشد ما في هذه الحركات الإستقلالية أنها عملت على تقويض سلطة العثمانيين في المشرق العربي وأخطرها أنها أظهرت للدول الأوروبية مدى قابلية هذه الشعوب للثورة على الحكم العثماني[2].

التي كانت تقرها الدولة العثمانية في الأزمات فقط إلى ضرائب سنوية ثابتة[3] ورغم محاولات الدولة العثمانية إنقاذ الإقتصاد العثماني من الإنهيار، إلا أن هذه السياسة لم تضع حد لمسبباته، فقد انتقلت تأثيرات هذا التدهور الإقتصادي إلى رجال الدولة وأصحاب المرتبات، فعمت الرشوة والفساد أوساطهم وانعدمت الأخلاق العامة، و مازاد في هلاك الإقتصاد العثماني إقرار نظام الامتيازات الأجنبية[4]، التي كانت المنفذ بواسطته تسرب النفوذ الأجنبي إلى الدولة العثمانية، هذه التسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية أيام مجدها تحولت في القرون الأخيرة الثامن عشر والتاسع عشر إلى حقوق مكتسبة يتمتع بها الأوروبيون الذين أصبحوا مع الوقت يشكلون طبقة من التجار ودبلوماسيين ورجال دولة مؤثرين تحول ولاتهم من السلطان إلى القنصليات الأوروبية، يستثمرون بواسطتها مشاريعهم ويفرضون سيادتهم عليها وما كاد القرن التاسع عشر ينتصف حتى كان الإنهيار المالي قد شل الحياة الإقتصادية بسبب الضغط الأجنبي، ورضوخ الدولة المتواصل مما زاد في تبعيتها للدول الأوروبية لتمدها كامل الصلاحيات للسيطرة على إقتصاد البلاد.

---

[1] خالد زيادة : المرجع السابق، ص69.

[2] محمد مجروم : **أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، حريزان 1891، ص114.

[3] سيد محمد السيد : **دراسات في التاريخ العثماني**، ط1 ، دار الصحوة للنشر والتوزيع القاهرة،1966،ص92 ـ93.

[4] قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص68 ـ69.

**المطلب الرابع** : المجال الخارجي

في الوقت الذي كانت فيه أداة الحكم العثماني تصاب بتدهور شديد في الميدان الداخلي، لحقت الدولة العثمانية في الميدان الخارجي هزات خطيرة نتيجة تلك الحروب الطويلة الأمد التي خاضتها ، مع إمتداد خطوط القتال في جبهات مختلفة من العالم وذلك الإضطراب الداخلي الذي أسفرت عنه إذ أنهكت كاهل الجيش.

وإستنزفت أموال وموارد البلاد كالحرب الإيرانية العثمانية[1] التي كانت شديدة على الدولة العثمانية بسبب التطورات المتعاقبة ضدهم في أسيا الصغرى[2] كما تأكد صعفها كذلك أمام ظهور النمسا وروسيا كدولتين مهاجمتين متوسعتين على حسابها وغدت تان الدولتان في حالة حرب تكاد لا تنقطع.

[1] قام السلطان محمود الاول بتجريد حملة على ايران بقيادة والي بغداد احمد باشا الذي تمكن من تحقيق على ايران في معركة قورريجان ودخوله العاصمة تبريز وفورها صدرت لأحمد باشا الأوامر من قبل الصدر الأعظم طوبال عثمان باشا بعقد معاهدة مع محمد رضا قولى بغرض اعادة تبريز الأمر الذي لم يؤيده السلطان فقام بعزل طوبال عثمان باشا وعين محله علي باشا واعلن الحرب من جديد على ايران وفي هذه الاثناء قام نادر شاه بحصار بغداد إلا أن والي أرضوم طوبال عثمان باشا تمكن من انقاذ بغداد من الحصار واستعادة تبريز ولكن هذا التوفيق لم يستمر طويلا فعلى اثر هزيمة الدولة العثمانية توترت العلاقة بين الدولتين ورغم تأرجح العلاقات الايرانية العثمانية بين الحرب والسلم بسبب الصراع المذهبي بين الاستانة وإيران وبعد مباحثات عدة أعلن نادر شاه المذهب السني مذهبا رسميا في ايران وتجلى مؤقتا عن تكليف الدولة العثمانية بالاعتراف بالمذهب الجعفري رغبة منه في الاستفادة من قواته الموجودة على الحدود العثمانية وتوجيهها على حدود ايران مع افغانستان وهندستان وتوقفت الحرب الايرانية العثمانية مؤقتا للتجديد سنة 1743م، وإستمرت الى نشوب الحرب الروسية العثمانية .للمزيد من المعلومات. أنظر: محمد السيد المرجع السابق، ص 173 .177 / 177 ـ 193.

[2] **آسيا الصغرى** : شبه جزيرة بأقصى غرب اسيا تسمى ايضا بالأناضول يحدها البحر الاسود شمالا والبحر المتوسط جنوبا وبحر ايجه غربا ويصل البحر الاسود ببحر ايجه بحر مرمرة ومضيق البوسفور والدردنيل بالقرب من الساحل الجنوبي لأسيا الصغرى، كانت ملتقى الحضارات الشرقية والغربية في العصور الوسطى استولى عليها الأتراك العثمانيون فيما بين القرنين (13 ـ 15م) ودخلت في ذلك ضمن الامبراطورية العثمانية . أنظر: محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الأول، ص 1631.

مع الدولة العثمانية حتى إستنفذت قوتها وحيويتها[1] وتحققت هزائم الدولة العثمانية أمام النمسا إبتداءا من القرن السابع عشر في موقعتي موهاكش[2] 1687م وزانتا[3]1697 م ووقعت معاهدة كارلوفيتس 1699م[4] وبموجبها أجبرت الدولة العثمانية على التنازل عن أراضي تشكل جزءا لا يتجزأ من أملاكها تنازلت عن ترانسلفانيا[5]وغالبية أراضي هنغاري[6] وشبه جزيرة المورة[7] للبندقية[8] فشكلت هذه المعاهدة ضغطا خطيرا في حياة الدولة العثمانية فلم تعد بعد ذلك الخصم العنيد الذي يهدد المسيحية الغربية.

---

[1] محمد صفوت مصطفى : **محاضرات في المسالة الشرقية ومؤتمر باريس**، معهد الدراسات العالمية، جامعة الدول العربية، 1958، ص02.

[2] **موهاكش** : تقع في جنوب بلاد المجر بالقرب من الحدود اليوغسلافية . أنظر: محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 309.

[3] **زانتا** : بلدة في الشمال الشرقي من يوغسلافيا بالقرب من الحدود الرومانية، نفسه، ص 309.

[4] **كارلوفيتس** : بلدة يوغسلافية واقعة على نهر الدانوب الى الجنوب الغربي من زغريبا بها معاهدة 1699م الشهيرة (كارلوفيتس) . أنظر: محمد فريد بك المحامي، ص141.

[5] **تراسلفانيا** : مقاطعة بوسط رومانيا اهم مدنها كلوج وبراسوف تتألف من هضبة عالية الارتفاع 2548م . أنظر: محمد فريد بك المحامي، ص102.

[6] **هنغاريا:** المجر حاليا تقع بأوروبا الوسطى.

[7] **شبه جزيرة المورة** : جزيرة يونانية تقع في الجهة الجنوبية . أنظر: فريد بك المحامي، ص104.

[8] **البندقية:** (فينيسيا) إقليم مساحته 18,383كلم**2** تقع شمال شرق إيطاليا يفصله شرقا وجنوبا عن لمباردي وأميليا. نهر مينشووبو وتعد مركز بحري تجاري صناعي ، إنظم إلى النمسا 1797م ومنحته معاهدة بترسبورغ 1805م لألى مملكة نابلي بإيطاليا إستعادته النمسا سنة 1814م وحكمته حتى نهاية الحرب النمساوية البروسية 1866م ثم أضيف إلى إيطاليا لنفصل الجزء الشرقي عنه بعد الحرب العالمية الثانية . أنظر: محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ص664.

على أن الصراع بين الدولة العثمانية وروسيا كان أكثر خطرا وشدة في هذه الفترة وخاصة في عهد بطرس الأكبر[1] وكاترين الثانية[2] إذ فشلت الدولة العثمانية أمام التهديد الروسي وفي صد توسعاته على أراضيها وكانت الحرب العثمانية بنكبة على السلطان إذ تمخض عن هذه الحرب الطويلة تصدع وانهيار شامل في بناء الدولة، انتهت بتوقيع معاهدة كوجوك قينارجة[3] 1774م (kuchukka kaynarja) التي تعد حجر الزاوية في العلاقات الروسية العثمانية، إذ تنازلت الدولة العثمانية لروسيا عن شبه جزيرة القرم ومنحتها إليها بعد ذلك بتسع سنوات، لما سمح لها بإنشاء قنصليات وحرية التجارة في ممتلكات الدولة العثمانية، وإزداد نفوذ روسيا في السطو على الأراضي العثمانية بعد معاهدة جاسي[4] (jassy) 1792م إذ غنمت روسيا بكل المناطق الإستراتيجية المطلة على البحر الأسود،

[1] **بطرس الأكبر** : ولد هذا الإمبراطور الشهير في روسا سنة 1672م وتولى الملك 1682م فنازعه اخوه الأكبر ابون وأخيه صوفيا وفي سنة 1699م استقل بالملك بعد استقالة أخيه ومنذ ذلك الحين اخذ في اصلاح داخليته ثم سافر الى مماليك اوروبا سنة 1679م أنظر: محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق، ص226.

[2] **كاترين الثانية** : هي بنت البرنمس (انهلت زيريست) الألماني، ولد سنة 1729م تزوجت بالأمير الألماني الذي عينته الإمبراطورة أليزابت وارثا لها في الملك، ثم لما تولى زوجها الملك بإسم بطرس الثالث، إستمالت كاترين أهالي روسيا اليها وعزلته في 1792م بعد موته توجت إمبراطورة روسيا واشتهرت بالسير على خطوة بطرس الأكبر فاستولت على بلاد القرم، وإقتسمت مملكة بولونيا مع النمسا وبروسيا توفيت في 1779م، نفسه، ص 329 ـ 342.

[3] **كوتشك قينارجة** 1774 : مدينة تقع في الجنوب الشرقي من سيستيريا في بلغاريا، وبها وقعت هذه المعاهدة الشهيرة بين روسيا والدولة العثمانية . أنظر محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق، ص342.

[4] **جاسي:** مدينة رومانية قديمة وعاصمة ولاية البغدان وأطلق اسمها على معاهدة أمضية فيها بين الروس والدولة العثمانية في 9 يناير 1792م، نفسه، ص326.

منذ الحين أخذت روسيا تمارس ضغطا على هوادة فيه الإمبراطورية العثمانية مستخدمة أسلحة السياسة والوحدة الأرثوذكسية، وفضلا على الإعتداء العسكري الصريح لتحقيق أهدافها، فادت هذه الأحداث إلى اختلال موازين القوى بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية بإنتقال زمام المبادرة على الجانب الأوروبي الذي إزداد تدخله وتحكمه في مصير الدولة العثمانية[1].

[1] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ العرب الحديث، ص122.

كانت بريطانيا أسبق دول العالم في النهضة الصناعية وعندما استولت على جميع المستعمرات الفرنسية والاسبانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر للميلاد، حيث اتسع نطاق تجارتها وتجمع لديها رصيد من المال لتشجيع الاختراع وإستثمار نتائجه حيث خلفت مجموعة من العمال الماهرين على قيام هذه الثورة خاصة في إنجلترا، كما تنوعت واختلفت الاختراعات والمخترعين مما أثر ذلك على المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي فيما تمثلت هذه العوامل: وماهي أهم المظاهر والنتائج التي خلفتها الثورة الصناعية؟

**المطلب الأول: ظهور النهضة الصناعية**

امتاز عصر النهضة[1] في أوروبا بإحياء العلوم والآداب، حيث قام بعض العلماء والمفكرين بتعديل وإضافة بعض التفاصيل على الحضارة القديمة، فهم لم يكتفوا بالنقل فقط بل أضافوا لمستهم الشخصية وآثارهم على هذه العلوم، حيث اعتبروا الفترة التي كانت قبلهم بأنها فترة جمود وسكون وهذا حسب ما أشار إليه العزيز سليمان نوار.[2] مصطلح الثورة الصناعية بشر إلى التاريخ الإنجليزي ما بين 1750م-1850م، حيث حدثت تغيرات جذرية مدهشة لبناء الاقتصاد، وهذا للتحول ن مجتمع زراعي تجاري إلى مجتمع التصنيع الحديث، حيث فتحت رحلات القرنين 15 و16م تجارة عالمية واسعة وذلك بفضل حركة الكشوف الجغرافية[3]. وهذا خلال القرن

[1]-**عصر النهضة**: هو عصر قائم بذاته وعصر عظيم في التاريخ الأوروبي والعالم، حيث ختم العصور الوسطى وقضى على الكثير من القيود، فهو عصر ظهور الفرد وعصر الأدب والفن والكشوفات الجغرافية والتغييرات التي أصابت أوروبا. للمزيد أنظر: جلال يحي، تاريخ أوروبا في العصور الحديثة 1981م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرح الإسكندرية، ص201.

[2] عبد العزيز سليمان نوار وآخرون، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دط، دار الفكر العربي، مدينة النصر، 1419هـ/1999م، ص ص 9-10.

[3] **الكشوفات الجغرافية**:هي رحلات استكشافية قام بها مجموعة من الملاحين والرحالة لاكتشاف أماكن جديدة والتخلص من احتكار البلاد العربية والبندقية الذي يمارس على السلع الشرقية، ولتحقيق أرباح مالية وزادت هذه الكشوفات بعد اكتشاف طريق الرأس الرجاء والصلح. أنظر: أشرف صالح، محمد سيد، أصول التاريخ الأوروبي الحديث 1517هـ/2009م، ط1، دار ناشيري الالكتروني، الكويت، ص32.

17م حيث ظهرت الرأس مالية[1]،حيث أصبحت توضع آلات من الخشب تحركها قوة المياه والهواء في القرن 18 عمل جيمس واط[2] في إيجاد الطاقة البخارية، فأصبحت إنجلترا مركزا عالميا للمنتوجات الصناعية، واستقطبت اختراعات منها آلة القرن من قبل آركرايت[3]، الذي استخدم الفحم في انتاج الحديد[4].

واستخدم الصلب كأهمية كبيرة، ثم نشأت المصانع والمدن الصناعية وفي القرن 19م جلبت السكك الحديدة والسفن التجارية تغيرات جديدة كما أدت الكهرباء إلى احداث تغيرات جديدة أكثر، حيث انتشرت في أنحاء العالم، حيث تحولت كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحروب إلى التصنيع خلال القرن 20م وتلتها أيضا اليابان حيث صحب هذا التطور ظهور فلاسفة الاقتصاد منهم آدم سميث[5]، وانشقت منها نظرية كارل ماركس[6] والاشتراكية، ومدرسة مانشيستر الاقتصادية، قسم التصنيع المجتمع إلى طبقات معارضة من ناحية رأس المال والعمل والتي نتج عنها عدة صعوبات ومشاكل مست الجانب الاقتصادي وأدى هذا الى ارتفاع عالمي على مستوى السلع المادية المصنعة[7].

[1] **الرأس مالية**: نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية تقوم على تنمية الملكية الفردية. للمزيد أنظر الموسوعة العربية العالية، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1419هـ/1999م، ص64.

[2] **جيمس واط**:ولد عام 1819م وهو مهندس اسكتلندي، اخترع الآلة البخارية والتي استطاعت أن تحرك آلة الغزل. للمزيد أنظر: الموسوعة العربية الميسرة، ط1، شركة بناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1413هـ/2001م، ص64.

[3] **أركرايت ريتشار**: ولد عام 1732م وتوفي 1792م وهو مخترع انجليزي من أبرز أعماله في مجال الغزل والنسج. أنظر: منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992م، ص09.

[4] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص10.

[5] **أدم سميث**: هو فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد أسكتلندي، مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي. للمزيد أنظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص50.

[6] **كارل ماركس**: هو فيلسوف ألماني اقتصادي، وعالم اجتماع ومؤرج وصحفي واشتراكي ثوري، نادى بالاشتراكية.للمزيد أنظر: الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق، ص63.

[7] **الموسوعة العربية الميسرة**، أبناء شريف الانصاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1431هـ/2001م، ص1105.

**المطلب الثاني: عوامل قيام الثورة الصناعية**

أدت الثورة الصناعية إلى انقلاب صناعي في أوروبا أو مايعرف بالانقلاب الميكانيكي وبالتحديد في إنجلترا خلال الثلث الأخير من القرن 18م، حيث ساهمت بعض العوامل في قيام هذه الثورة ومنها:

- التقدم العلمي الذي عرفته أوروبا خلال عصر النهضة وكان مقدمة لقيام هذه الثورة بشكل كبير[1].حيث يشير عبد العزيز سليمان في كتابه أن من العوامل التي ساعدت هذه النهضة وهي بفضل المسلمين الكبير في تقدم العلوم والفنون والرياضيات والفلك والجغرافيا والتاريخ الذي عرفه العالم الإسلامي حيث كانت هناك اجتهادات من طرف المسلمين في فترة كان الجمود يسكن أوروبا خلال العصور الوسطى المتأخرة، حيث كان لهم الفضل في حفظ بقايا الحضارات القديمة، كحركة الترجمة،[2]فقد أدى تشييد المدن الكبرى التي تعتمد على التجارة والصناعة من إثراء الاقتصاد والذي أدى في نفس الوقت من إثراء تطور الصناعة، خاصة صناعة النسيج في مقدمة الصناعات الأوروبية.[3]

في نفس الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تهتم بصناعة الأسلحة الحربية كونها من أهم الصناعات وهذا للدفاع عن ممتلكاتها حيث شيدت الدولة العثمانية مدن كبرى محصنة للحماية من الأخطار التي تترقبها مثل مدن أزنيق، وبورصة وغاليبولي، ولكنها لم تضاهي المدن الصناعية الأوروبية وهذا حسب ما أشار إليه عبد الرحيم بن حادة أن الدولة العثمانية بنت مدن عسكرية محصنة من أجل الدفاع عن ممتلكاتها.[4]

- بروز شخصية الفرد الأوروبي في هذه الفترة حيث أصبح يفكر ويشكك في الأمور بعد أن كان مقيد بنظام الاقطاع، حيث أصبح ذو فكر مميز ينير به تفكيره العلمي الذي ساهم في خلق حملة من الاختراعات العلمية

[1] جعفري برون، تاريخ أوروبا الحديث، ترجمة علي مرزوني، ط1، مكتبة بيروت، لبنان، 2009م، ص268.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص ص 9-9

[3] جعفري برون، المرجع السابق، ص269.

[4] عبد الرحيم بن حادة ، **العثمانيون والمؤسسات الاقتصادية والثقافية**، ط1، د ن، 1429هـ/2008م، ص169.

المتعددة،[1]ولكن في المقابلكان الفرد العثماني يعيش حبيس الدفاعات عن ممتلكات الدولة العثمانية وخدمة الاقطاع أو التيمار[2]فكل من كان يفكر في هو الحروب، ثم شغلته عملية التحديث والإصلاح السياسي، فلقد ساهمت الكشوفات الجغرافية من إثراء الدول الأوروبية وتقويتها فأصبحت سيدة البحار، وسيدة سوق الذهب الدولي، وهذا ما زاد في الثراء المادي للقوة العسكرية الأوروبية وأثر هذان العاملان في زيادة ضعف الدولة العثمانية التي غرقت في مشاكلها الداخلية، لأن القوى الأوروبية أصبحت تحتكر صناعة الأسلحة[3]،فلقد اجتهدالعلماء الأوروبيون في المجالات العلمية إلا أن العثمانيين لم يخرجوا عن نطاق الاجتهاد في المجال الديني والسياسي، عرفت أوروبا خلال هذه الفترة توافر اليد العاملة خاصة هؤلئك اللذين عملوا في الصناعات البسيطة والجدير بالذكر أن عددا كبيرا من المخترعين الإنجليز كانوا من طبقة الصناع ومن ذوي الثقافة المحدودة[4].

**المطلب الثالث: مظاهر نتائج الثورة الصناعية**

ضمن المظاهر الواضحة في عصر النهضة التي أدت لإحياء التراث القديم والتي ميزت هذا العصر دون غيره من العصور، كان بداية بتطوير آلة الغزل والنسيج حيث كانت اغلب المنسوجات هي منسوجات قطنية التي عرفتها أوروبا بالأخص إنجلترا في الربع الأخير من القرن 18م، وهذا لحاجة الفرد الأوروبي للمنسوجات من جهة وسهولة العمل بوسائل انتاجها من جهة أخرى[5]، حيث توصل النساج جيمس هارجريفر[6]عام 1774م من اختراع آلة يدوية للغزل تديرها عجلة تحمل ثمانية مغازل وزوجا من الملاقط تدار

[1]جعفر برون، المرجع السابق، ص270

[2]عبد الرحيم بن حادة، المرجع السابق، ص170.

[3]جعفري برون، مرجع سابق، ص271.

4 عبد الرحيم بن حادة،المرجع السابق ،ص 170

[5]زينب العابد بن شمس الدين نجم، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطبع، عمان، 2012، ص244.

[6]**هارجريفر**: من مواليد 1935/05/09م، مخترع دولاب الغزل، أول آلة ناجحة تجاريا وهو حائك ومخترع بريطاني، توفي عام 1878م واخترع عام 1764م ما يعرف بالمغزلة وهي مغزل آلي بدائي أطلق عليه هارجريفر اسم ابنته الشابة جيني. أنظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص464.

عن طريق عامل واحد، كما اخترع ريتشارد أركرايت عام 1771م آلة لسحب الخيول وكانت من أول الآلات في عهدها تدار بقوة الخيول ثم أصبحت تدار بقوة الماء وأطلق عليها اسم الإطار المائي[1].

في حين انتشرت صناعة المنسوجات في المجالات التي تنتج القطن في الدولة العثمانية، وكانت الصناعة الحرفية سائدة فيها مثل المنسوجات في أنقرة وصناعة الحديد في بورصة وكانت ذات جودة خلال القرن 16م ولكن مع بداية القرن 17م لم تعد بتلك المنسوجات التي تستهوي التجار، حيث أصبح الاقبال الكبير على السلع الحريرية الأوروبية خاصة المصنوعة في البندقية[2].

عرفت الصناعة ركود نظام الحرف الذي كان يشكل دعامة أساسية للمجتمع العثماني، حيث أدت التحولات في أوروبا في الجانب الصناعي على تطور منتجاتها الصناعية وهذا ما تطلب البحث عن مواد أولية أينما تواجدت هذه الأخيرة، وهذا ما جعل العثمانيين عاجزين بصناعاتهم المحلية عن منافسة الصناعات الأوروبية الحديثة التي دخلت الأراضي العثمانية، بفعل الامتيازات فانكمشت بذلك الصناعات العثمانية وعجزت عن تمويل نفسها بالمواد الأولية في ظل سيطرة الأجانب عليها[3].حيث توالت الاختراعات الصناعية وتباينت من حيث سرعة العمل ودقة الصناعة واستطاع المخترعين اختراع آلات حذار بقوة المادة ثم بقوة البخار فاستطاع المخترع كارترايت من مضاعفة إنتاج النسيج بفضل هذه التحسينات، كما استخدمت المواد الكيميائية لغسل القطن، وآلات أخرى لطبع الرسوم على الاقمشة المصنوعة.[4]وعلى العموم فمن مظاهر ضعف الصناعات العثمانية المحلية كان وراءه جملة من العوامل وذلك عقب الثورة الصناعية حيث أحدثت

[1] جعفري برون، المرجع السابق، ص272.

[2] وليد العريفي، **تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها المحلية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 24، العدد الأول، الأردن، 1997، ص158.

[3] نفسه، ص159.

[4] نفسه، ص160

بعض التغييرات الجذرية في الصناعة كإدخال طرق ووسائل جديدة عكس الصناعات العثمانية التقليدية التي حافظت على صناعة الجلود والفخار التي لم يكن بمقدورها منافسة الصناعات الأوروبية.[1]

كما أدى استخدام الطاقة إلى الاستغناء عن الآلات البدائية سواء في الدول الأوروبية أو الدول الأوروبية التي كانت تدار عن طريق استخدام الإنسان أو الحيوان، ولكن بعد أن تطورت الطاقة مع تطور الآلة، أدى إلى استخدام الانسان في البداية إلى الاعتماد قوة الماء لإدارة الآلات التي اخترعها حديثا ثم استخدمت قوة البخار والفحم وقد ساهم الإنجليزي توماس نيومان عام 1754م في إحداث تغييرات جذرية في الإنتاج الصناعي فأحدث إدخال الآلة الميكانيكية البخارية في المواصلات يعد ركنا أساسيا في الصناعة الحديثة، فبدأت الدول الأوروبية تبحث عن الفحم الذي ظهر بكميات جد كبيرة في ويلز[2]، وإسكتلندا[3]،حيث أدى ذلك إلى اكتشاف النفط في الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف القرن 19م، كما اخترعت آلة الإحتراق الداخلي تعمل على تحول النفط بعد الاحتراق إلى طاقة محركة والتي تساعد في استخدام الآلات الميكانيكية مثل الطائرات والسفن والسيارات التي تسيرها آلات الإحتراق، كما أفادت الكهرباء الانسان كثيرا عندما إخترع فراداي[4] المولد الكهربائي الذي أفاد الإنسان كثيرا.[5]

---

[1] عبد الرحيم بن عادة، المرجع السابق، ص171.

[2] **ويلز**: هي بلد يعد جزء من المملكة المتحدة وجزيرة بريطانيا العظمى، تحدها إنجلترا إلى الشرق والمحيط الأطلسي والبحر الإيرلندي إلى الغرب. للمزيد أنظر: الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق، ص254.

[3] **سكتلندا**: دولة تقع شمال أوروبا، تعتبر جزء من الدول الأربعة المكونة للمملكة المتحدة، تمثل الجزء الشمالي من جزيرة بريطانيا العظمى، تحدها جنوبا إنجلترا وشرقا بحر الشمال وغربا المحيط الأطلسي، عاصمتها أدينرة. أنظر: نفسه، ص12.

[4] **فراداي**: 1791-1867م، ابرز علماء الكيمياء والفيزياء الإنجليزي، اكتشف مبدأ التأثير الكهروميغناطيسي عام 1831. للمزيد أنظر: نفسه، ص179.

[5] زين العابد بن شمس الدين، المرجع السابق، ص246.

حيث تمكن الانسان من معرفة الطاقة الذرية[1] وهذا ما زاد في حاجته للنفط، ثم عرف ما يسمى بالطاقة الشمسية[2]في عدة مجالات خاصة وهذا ما أثر في الإبقاء على ركود الصناعة العثمانية الحرفية، حيث حاولت الدولة العثمانية تبني نظام اقتصادي بالنهوض بالتجديد وتطوير الأسس ومواكبة التطورات التي تعيشها جارتها الأوروبية في المجالات الصناعية.

في حين ظّل العالم العربي متقوقعا على ذاته بتجنب الاحتكاك مع كل ما هو خارجي ولم يقم بحركات لمجالات الصناعات التي تمتاز بالتطور شيئا فشيئا في أوروبا،[3]حيث توافد الأجانب في إقامة الأراضي العثمانية بعد حصولهم على امتيازات اقتصادية وكان الهدف منها هو تنشيط التجارة بعد اكتشاف طريق الرأس الرجاء الصالح[4].

والذي عاد بالسلب على الاقتصاد العثماني وحولته من عنصر فاعل في تحريك السيطرة العثمانية ونفوذها العالمي إلى عامل تدخل استغلته القوى الأوروبية كحجة للولوج على ممتلكات الدولة العثمانية بواسطة جالياتها التي كانت من اهم الوسائل لتنشيط هيمنتها وتسيير اقتصادها[5].

حيث اعتبرت نفسها ذات حق في الأراضي العثمانية، فأصبحت هذه الأخيرة مجالا مفتوحا للدول الأوروبية وبينت الضعف الذي كان ينخر في اقاليمها ولم تعد قادرة على حماية أي جانب من جوانبها القوية

---

[1] **الطاقة الذرية**: ويطلق عليها بالطاقة النووية والتي تنتج بكميات كبيرة من خلال العمليات التي تؤثر في نواة أو نوى الذرات الكثيفة. للمزيد أنظر: الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق، ص494.

[2] هيالضوء والحرارة المنبعثان من الشمس الذان قام الانسان بتسخيرهما لمصلحته الشخصية. أنظر: نفسه.

[3] زين العابدين شمس الدين، المرجع السابق، ص248.

[4] **رأس الرجاء الصالح**: هو الطريق الذي اكتشفه فاسكودا جاما عام 1497م للوصول إلى الهند وهو الطريق الذي يدور حول افريقيا ويقع جنوبها، اتخذته الدول الأوروبية ليكون طريقا تجاريا بديلا عن البحر المتوسط للتخلص من احتكار تجارة البندقية والعرب المسلمين. للمزيد أنظر: أشرف صالح محمد سيد، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ط1، دار النشر الالكتروني، الكويت، 1517ه/2009م، ص72

[5] ليلى الصباغ، **الآليات الأوروبية في بلاد الشام خلال العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلادي**، ج2، ط1، دار الرسالة بيروت، 1409ه/1989م، ص ص 565-566.

سواء السياسية أو الاقتصادية[1] هناك أيضا بدا التطور في صناعة الحديد كمظهر مهم وكخاصية بارزة في النهضة الأوروبية بعد أن تمكن الإنجليزي بسمر[2]،من اختراع طريقة لتحويل الحديد إلى الصلب عن طريق مراحل تتحمل درجة الحرارة العالية حيث تقدم الانسان من خلالها من معرفة وسائل إستخراج الفحم مما زاد في انتاجه،[3]ثم عرفت المنطقة الأوروبية تطور في المواصلات خاصة بعد أن تقدمت الصناعات الحديدية، حيث اخترع الإنجليزي جورج ستيفن[4]القاطرة البخارية التي يسيرها على قضبان حديديان أو سكة حديدية في العالم، ثم استخدم بعد ذلك الأمريكي روبرت فولتن[5]البخار في تسيير المراكب النهرية الصغيرة والبحيرات الكبرى[6].

في حين كان العثمانيون يطورون في السلاح الناري والمدفعية للأمور الحربية حيث استعانوا بخبراء أجانب أما في مطلع القرن 19م أنشأت الدولة العثمانية بنايات تحتية تجارية ولكن من ضروریاتها إنشاء خطوط السكك الحديدية في جانبها الاقتصادي إلا في فترة متأخرة لأنها كانت منشغلة بقمع الانتفاضات الداخلية[7].

ولكن هذا لا يخفى أن الدولة العثمانية لم تنشأ سكك حديدية ولكنها لم تضاهي وترقى بالمستوى الذي كانت عليه في نضيرتها الأوروبية، حيث اهتمت الدولة العثمانية ببناء السفن الحربية أكثر منها للمواصلات كالسفن التي كانت في المحيط الهندي، حيث بدأت تظم المؤسسات الصناعية فانتقلت المصانع من

---

[1] زين العابدين شمس الدين، المرجع السابق، ص248.

[2] **بسمر**:هو مخترع طريقة التحويل للحديد إلى الصلب بنفقات قليلة (1813 –1898) عالم بالمعادن، ابتكر طريقة لإنتاج الفولاذ على نطاق واسع قوامها تنقية الحديد عن طريق نفخ الهواء في الحديد الزهر أو الحديد الصلب. للمزيد أنظرك: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص106.

[3] جعفري برون، المرجع السابق، ص273.

[4] **جورج ستيفن**: مهندس انجليزي قام بإنشاء أول خط سكك حديدية في العالم، وهو مصمم مقياس السكك الحديدية المستخدم عالميا. أنظر: البعلبكي ، المرجع السابق ،ص162.

[5] **روبرت فولتن**: ( 1765– 1815) مهندس ومخترع أمريكي، إخترع السفينة البخارية وحصل على براءة اختراع في 1809/02/11م.أنظر: نفسه، ص210.

[6] جعفري برون، نفسه، ص 274

[7] –عبد الرحيم بن حادة ،المرجع السابق ،ص172

المنازل إلى المؤسسات الصناعية والتي أصبح مقرها المدن، حيث جاء في كتاب عبد الرحيم بن عادة أن الصناعات أصبحت بيد مجموعة من الشركات الصناعية الكبرى التي تملك معظم الثورات المالية، حيث كان تمركز هذه المؤسسات أو المصانع بالقرب من الموانئ المنتجة للمواد الخام الرئيسية مما ساهم تقليل النفقات على السلع الصناعية في المقابل أدى إلى هبوط أسعار المصنوعات وزاد في عملية توزيع الإنتاج الصناعي[1]. ومن أهم النتائج التي أفرزتها النهضة الصناعية كانت بداية بظهور الفكر الجديد الذي دفع بالفرد الأوروبي بالبحث عن التجربة والتنقيب للوصول إلى الحقيقة والتخلي عن التفكير القديم[2]، حيث كان هناك نتائج عديدة شملت عدة جوانب منها ما هو إقتصادي كالتقدم الصناعي الذي زاد في الإنتاج وأدى إلى تنوع الصادرات واتساع نطاق التجارة، حيث انتجت المتاجر الكبرى وإختلفت الصادرات، كما نظمت العلاقات التجارية بين مواطن الصناعة وأسواق تصريفه عن طريق مدربين، كما أصبح هناك عناية بوسائل النشر والاعلان والعمل المتواصل لإقامة اللمعارض المختلفة لمعرفة حالة العرض والطلب، وتقلب الأسعار مما يرتبط بالصناعة بشكل وثيق[3].

حيث أشار زين العابدين في كتابه أن عددا من الأفراد أصحاب المال والاعمال انظموا لإقامة المصانع الكبرى والشركات للقيام بمشاريع ضخمة وأدى هذا لنمو البيوتات المالية، وكثرة اعداءها واتساع دائرة أعمالها وزيادة عدد المصاريف والشركات التعاونية، وزيادة أعمال الرأس ماليين الصناعيين وزيادة ثرواتهم، أدى ذلك إلى ظهور مشاكل اجتماعية وسياسية التي تأثر على الرأس المال والعلاقة المشتركة فيما بينهم[4] حيث حيث أصبحت المصانع الجديدة تتمركز في المناطق الجبلية أو بالأخص في مناطق الفحم، كما عرفت هذه الثورة بهجرة العمال أوالفلاحينالذين كانوا متعودين على الاشتغال في منازلهم لحسابهم الخاص إلى الهجرة إلى المدن الصناعية الجديدة لشدة منافسة الآلات الجديدة، حيث أدى هذا إلى ارتفاع أثمان المعيشة وهذا بكامله

[1] المرجع السابق، ص ص 172-173

[2] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص29.

[3] عبد الفتاح حسن أبو علية، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، دط، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص281.

[4] المرجع السابق، ص ص ، 248-249.

أدى إلى قيام أزمة زراعية كبرى، حيث كان عدد السكان عام 1831م يقل إلى الثلث وفي عام 1871م إنخفض إلى السدس فاقترن هذا النقص غي عدد المزارعين بازدياد الطلب على المنتجات الزراعية وإرتفاع أثمانها حيث خلقت ذلك مشكلة الأجور والتعطيل حيث كانت أجور العمال منخفضة في وقت ارتفاع أثمان المعيشة، فقد استغل أصحاب العمال ظروف تنافسهم على العمل وحاجيتهم الشديدة إلى القوت.[1]

حيث أدت هذه النتائج في مجالها الاقتصادي بالتأثير البالغ على المجتمع الأوروبي فالآلات المستخدمة في الصناعة أحدثت أضرار بالعمال في البداية وخاصة طبقة الغزالين والنساجين من المزارعين والتي قضت على موارد رزقهم، حيث تم الاستغناء عن الأيدي العاملة وبذلك بكثرة البطالة وقلة الأجور خاصة بعد الاستعانة بالنساء والأطفال لرفض أجورهم مما أثر سلبيا على العمال، حيث كان يتم تشغيل الأطفال لساعات طويلة في أجواء غير صحية خاصة في المناجم الرطبة، وكانت تستخدم الفتيات لجر العربات المملوءة بالفحم في حين كانت أجورهم زهيدة جدًا[2].

حيث احتمل العمال ألوانا من العذاب وكان المخترعون محل مقتهم وكثيرا ما همشت ألا تهم الجديدة على أنها مصغرة بالمجتمع، حيث لحق بالمخترعهرجريفر الكثير من الإهانات من الجمهور الغاضب وهذا ما دفع به إلى الرحيل عن وطنه في لانكشير ليتمكن من تجربة آلاته الجديدة للغزل، كما عرفت في بعض المناطق الصناعية مظاهرات شعبية أسفرت على تحطيم عدد من الآلات ولكن هذا لم يحول إلا بتقدم و تطور الصناعة وتحولها من النظام البدوي إلى النظام الآلي، حيث استطاع العمال في النهاية من تهيئة أحوالهم بطريقة تتفق مع التطور الصناعي[3].

[1] عبد الرحيم بن عادة، المرجع السابق، ص ص 188-189.

[2] المرجع السابق،ص190.

[3] نفسه ،ص190.

أثر زيادة الإنتاج والثورة بمضي الزمن بسبب رفض أسعار السلع وهذا نتيجة قلة مصاريف انتاجها، كثرة الإقبال على شراءها، وتطلب ذلك كثرة المصنوعات وزيادة الإنتاج وهذا بطلب اليد العاملة التي أحسنت أحوال العمال[1].

كما أدى ذلك إلى زيادة عدد السكان في المناطق الصناعية الصغيرة وازدحامهم فيها، حيث اضطر العمال إلى التجمع في أماكن ضيقة مظلمة وغير صحية، وهنا تغيرت الذهنيات بين العمال فعملوا على الاشتراك في الحكم ومشاركة أصحاب المصانع فيما يعود عليهم بالفائدة، وهذا ما خلق طبقة جديدة في المجتمع وهي طبقة أصحاب رؤوس الأموال الذين جمعوا ثرواتهم عن طريق الصناعة والتجارة، وبزيادة أعداد الرأسماليين وزيادة ثرواتهم وقوتهم زادت المشكلات الاجتماعية التي أثرت على العلاقة بين العمال وبينهم، في حين كانت المرأة تنشط بشكل كبير في المصانع حيث شعرت لأول مرة بالاستقلال عن زوجها وأنّ لها من الحقوق والواجبات مثلها مثل الرجل[2].

لقد أدت هجرة المزارعين من منازلهم للعمل في المدن والاشتغال في المعامل والمصانع التي تفوق إنجلترا وأصبحت من أغلى دول العالم، حيث زادت إيراداتها إلى 800 مليون جنيه عام 1914م بعد أن كان 70 مليون جنيه عام 1800م، حيث مكنتها مقدرتها المالية من إفراض الدول المتخلفة، ووجدت رؤوس الأموال مجالات متسعة خارج حدود إنجلترا ذات نطاق واسع، حيث استغلت إنجلترا مستعمراتها كما يعود عليها بالمكاسب والنفع السياسي، حيث بدا الاهتمام بحفز النزع وإقامة القناطر، وإنشاء السكك الحديدية، فاتخذت إنجلترا سياسة جديدة تمثلت في حرية التجارة بعد أن كانت تنتهج سياسة حماية التجارة،

[1] زين العابدين شمس الدين، المرجع السابق، ص226.

[2] –المرجع السابق، ص231.

حيث أخذ منها آدم سميث وآخرون لتطوير منتجاتهم، وتخلص هذه السياسة من إعفاء التجارة من الرسوم الجمركية والمكوس التي تغلي ثمن السلع وأن تفرض الضرائب على مصد الثروة وهي الأرض[1].

كما أثرت هذه النتائج على الجانب السياسي وابرز ما خلفته الثورة الصناعية حركة الاستعمار[2]الأوروبي الحديث، وما تبع ذلك من صراعات دولية في المناطق متعددة من العالم، حيث فجرت هذه السياسية قيام حركات تحررية[3]، كبرى ضد الاستعمار الأوروبي، حيث ظهر في أوروبا مبدأ الاقتصاد الحر القائم على النظام الرأس مالي حيث أن الحكومات الأوروبية عاضدت هذا النظام بشتى الطرق والوسائل، حيث اتسعت واجبات الدولة في المجتمعات الصناعية والاهتمام بشؤون المجتمع الصناعي من إنشاء المدارس والجامعات والعناية بالجانب الصحي، كما ظهرت نظريات سياسية جديدة نتيجة لتطور ذهنية المفكرين والكتاب الذين كرسوا كتاباتهم لخدمة المجتمع[4].

فبرزت قوة الدول الصناعية في إدارة شؤون البلاد بعد أن توافر لديها الأموال والأسلحة الحديثة وغدت الدول الأوروبية الصناعية أقوى من الدول الزراعية والأسلحة التقليدية[5].

---

[1]-نفسه، ص ص 231-232.

[2]**حركة الاستعمار**: هي حركة توسع الغرب نحو العالم القديم والعالم الحديث، وهذا لاستغلال مواردها والحد من الاستيراد وزيادة الصادرات والعمل على الاكتفاء الذاتي، وحاجة الدول الأوروبية إلى الموارد الأولية وهذا للحد من مشاكلها الداخلية والعثور على وطن جديد لنموها السكاني المتزتيد. للمزيد أنظر: عبد العزيز سليمان نوار و آخرون، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الخرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، 1419هـ/1999م، ص57.

[3]**حركات التحرر**: هو الكفاح الذي تقوده الشعوب المستعمرة من أجل التحرر من قبضة الاستعمال والمنادات بالاستقلال. للمزيد أنظر: مصطلح التاريخ لأسد رستم، مركز تراث الأبحاث والدراسات، ص220.

[4]المرجع السابق، ص ص، 231- 23

[5]المرجع السابق، ص233.

وكل هذه النتائج أثرت بطبيعة الحال على الجانب الثقافي في الدول الأوروبية حيث ظهر الفكر الشيوعي، حيث أدت ظروف المعيشة التي ترتبت عن الثورة الصناعية إلى ظهور ما يسمى بالماركسية[1].ودعوة المجتمع بالتحلي بالإنسانية أكثر وترتب عن هذه السياسة بوقوع ثورة بلشفية[2]عام 1917م والتي أدخلت الشيوعية إلى الاتحاد السوفياتي[3]سابقا وروسيا لاحقا.[4]

ولكن في نفس الوقت لا ننسى أن التطورات الصناعية البريطانية كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقارة الأوروبية فتصنيع بريطانيا أثرها أثر طبعا على القارة، وهذه الصناعات بطبيعة الحال أثرت على تقدم الزراعة حيث استمر التحسين في الأماكن الزراعية وزاد من إنتاج المحاصيل، وأضيفت وسائل جديدة لتسويقها إلى مسافات بعيدة[5].

لقد حظيت الثورة الصناعية بدعم وتشجيع وتضحية من قبل الدول الأوروبية والذي وفر لها النجاح والتقدم، حيث شكلت نهايتها منعطفا تاريخيا انعكست آثاره الإيجابية على مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية وحتى السياسية للغرب، حيث جعلت منه عالما متقدما وعالما من جهة أخرى جعلت من الشرق عالما ناميا تابعا لها، وهذا ما دفع بالغرب إلى تراكم اطماعهم والبحث عن مصادر المواد الخام وهذا بفضل الكشوفات الجغرافية التي انطلق الغرب بفضلها بعملية البحث نحو العالم الجديد حيث كان لغياب الدور العثماني في هذه الفترة الأثر في حرمان الشرق من التطورات الحاصلة في أوروبا، حيث خلقت بين الشرق والغرب فجوة ومسافة واسعة التوازن بينهما.

---

[1] **الماركسية**:هي ممارسة سياسية نظرية اجتماعية مبنية على اعمال كار ماركس الفكرية. للمزيد أنظر: الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق، ص64.

[2] **الثورة البلشفية**: كانت المرحلة الثانية من الثورة الروسية 1917م قادها البلاشفة تحت إمرة فلاديمير لينين، وقادها الجيش الأحمر ليون تروتسكي وكامل الحزب البلشفي،نفسه، ص 120.

[3] **الاتحاد السوفياتي**:هو اتحاد الجمهورية السوفياتية الاشتراكية، دولة دستورية شيوعية سابقة شملت صدورها أغلب مساحة منطقة روسيا بين عامي 1922-1991م ،انظر :نفسه، ص55.

[4] هـ.أ.ل.فشر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، تر: أحمد نجيب هاشم وديع الضبع، ط6، دار المعارف بمصر، القاهرة، **1972، ص503**.

[5] محمود شاكر، **موسوعة الحضارات القديمة والحديثة وتاريخ الأمم**، ج2، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص793.

**المطلب الاول : اختلال التوازن بين الشرق والغرب**

لاحظنا من خلال دراستنا للتوسع العثماني في أروبا والبلاد العربية، بأن الدولة العثمانية كانت قوية لما كان يقدمه السلاطين من عناية خاصة للإنكشارية وحسن إشرافهم على الإدارة، لكن ما أن أهمل السلاطين قيادة الإنكشارية والإشراف عليها بصورة فعالة حتى مال بعضهم إلى التمرد بل إلى التدخل في السلطة، وبما أن السلاطين أهملوا الإشراف على الإدارة ومالوا إلى اللهو والطرب، فقد أخذت دولتهم تضعف في الوقت الذي أخذت فيه الدول الأروبية تقوى ومن هنا يمكن لنا ان نقول بأن التوازن اختل بين الدولة العثمانية (الشرق) والدول الأروبية (الغرب) وأصبح إهتمام الأروبين منصبا حول إقتسام ممتلكات العثمانيين منذ بداية القرن 18م إلا إن عدم إتفاق الدول الأروبية على كيفية التقسيم كان له الدور الرئيسي في تأجيل سقوط الدولة العثمانية .

تشير الكثير من البحوث والدراسات أن أسباب الضعف والتدهور التي حاقت بالدولة العثمانية والتي ظهرت مؤشراتها وعواقبها تدريجيا مند نهاية القرن17م ولقد أوضحت المؤشرات والعواقب أن الدولة العثمانية، بالرغم من الضربات التي تلقتها خلال القرن 18م قد ظلت تحوز عناصرالقوة الكافية التي جعلتها تحتفظ بوزنها ودورها في التوازن العالمي ودالك لم في وقت لم تكن القوى الغربية قد وصلت إلى قوة الحربية العالمية المهيمنة ، لكن تغيير هذا الوضع في القرن 19م ، ليس بالنسبة للدولة العثمانية فقط ولكن بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى، مند 1774 وبعد سقوط الإمبراطورية المغولية في الهند، وسقوط الدولة الصفوية أخد يتضح التدهور والتراجع في كافة أرجاء العالم الإسلامي[1].

[1] نادية محمود مصطفى ، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية** ، د ط ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، د م ، 1989 ص159.

فلقد تبلور بوضوح بين القوى المادية للشرق والغرب نتيجة تأخر العالم الإسلامي في مجال الأساليب الحربية الحديثة، وفي مجال أساليب التجارة والإقتصاد الحديث ، ومن ناحية أخرى تطورت توازنات القوى الكبرى على النحو الذي أدخل أسلوب الهجوم على مختلف أرجاء العالم الإسلامي إلى مرحلة جديدة، هي مرحلة الهجوم المباشر، والتنافس الإستعماري التقليدي، هذا الإسلوب مقصور طوال القرنين على إكتساب النفوذ التجاري والسياسي وعلى التنافس حول حول البحار والمحيطات.

ومع ذالك إستمرت الدولة العثمانية كأحد الأطراف المشاركة، في أنماط متطورة من التفاعلات الدولية مع أطراف أوروبية وأطراف إسلامية. وقد لعب المتغير الأوروبي، دورا في تشكيل مسار هذه التفاعلات ، ونتائجها وكان أكثر حسما وتأثيرا من دوره خلال المراحل السابقة، ولكن ظلت الأمبراطورية العثمانية، بمقباس القرن 19م قوة كبرى تقوم بدورها كممثل للكيان الجماعي للعالم الاسلامي ، أمام التصاعد الكبير في قوة الغرب وفي تهديده لهدا العالم.

إن سياسة الإمتيازات التي إعتمدتها السلطة العثمانية كانت بمثابة الدافع الحقيقي ، لتبدبل موازين القوى بين الشرق والغرب، فعلى أساسها تمت اللتضحية بالمستقبل وبالطموحات المشروعة للفرد لصالح التوازن الإجتماعي، لن يخدم في النهاية سوى الركود[1] .

1 ناصر الادريسي رائسي ، **العلاقات العثمانية الأروبية**، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان,2008، ص360 .،

لقد تضافرت لدى أوروبا الإحساس بالتفوق إعتيبارا من القرن 17 ،18م بالتفوق السياسي ، والتقدم التقني وكما يقول هشام جغيط : وجد العالم أخيرا محوره لأن القوى والثقافة مع الحقيقة [1] فلم يعد الشرق مصدر تهديد بقدرما أصبح الشرق مرآة فيها تستطيع أوروبا أن تتامل تفوقها بشكل أفضل ، إلا أن أوروبا ستنظر طويلا بعد القرن السادس عشر لتصل إلى تفوقها المادي والذهبي ، فمنذ ذلك الحين تظهر فكرة تأخر شرقي هذا التفوق يفسره الغربيون من زاوية العقل وهو عقل له تاريخ بل هوالتاريخ نفسه وهو قد ولد في مصر وإنتقل عبر الإغريق إلى الرومان ، ثم عبر العرب ووجد مستقره النهائي في أوروبا[2] .

وكما تقول نادية مصطفى محمود ، إن اختلال التوازن إلى عاملين أساسين إولهما: هو سياسة الإصلاح التي جرى عليها السلاطين العثمانيين (منذ سليم الأول حتى عبد الحميد الثاني ) في محاولة لعلاج الضعف و التدهور في عناصر القوة الذاتية في آليات إدارة العلاقة بين المركزية العثمانية و الولايات العربية و الاروبية على حد سواء .

ثانيها: طبيعة التوازنات الأوربية، والتي فرضت في مجموعها الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية وتكاملها حتى تتم من منظور القوى الاوربية، الإجراءات لتقسيمها وفي الوقت المناسب دون تهديد للتوازنات الحساسة بين هذه القوى المنافسة على الزعامة في أوروبا وإقتسام العالم[3].

---

[1] هشام جغيط ، **أوروبا والاسلام** ، دار الحقيقة بيروت ، ط،1980 ، ص127.

2 هنري لورانسي ، وآخرون ، **الحملة الفرنسية على مصر بونابارت في مصر** ، تر، بيتر السباغي، ط1 ، القاهرة ،1995 ص17-18 .

[3] نادية مصطفى محمود، المرجع السابق ، ص 165.

إن الكشف عن الجذور العميقة لاختلال موازين القوى بين الشرقو الغرب ومن ثم الإستعمار الغربي على أجزاء كبيرة من المشرق العربي بشكل واضح وجلي ، تعود جذوره الحقيقة إلى القرن السادس عشر ، إلى الإمتيازات الأجنبية التي مثلت مفتاح الشرق أمام القوى الأروبية التي رأت فيه إقتصادية لأوروبا المتفتحة على النهضة الحديثة .

مثلت الإمتيازات الإجنبية نقطة تحول مهمة في اختلال توازن القوى ، فإقامة الجاليات الأوروبية في أراضي السلطنة العثمانية بحجة التجارة و توافدها من معظم أنحاء أروبا الغربية لنفسها[1] .

[1] ناصر الإدريسي رئسي ، المرجع السابق ، ص 363.

لقد ظهرت التبعية الاقتصادية كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي للدول النامية والتي تربطها علاقات تبعية مع الدول المتقدمة.[1]

حيث يرى أحمد محمد أبو الرّب في كتابه عن التنمية في الوطن العربي أن التبعية خلقت علاقات غير مكافئة بين الدول المتقدمة في اطار العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل الغير متكافئ وأسلوب الاستعمارات والمعوقات التي تشكل عودة الاستعمار الجديد وهذا حسب ما جاء به الكاتب.[2]

في حين يرى عبد العزيز عجمية أن علاقات التبعية في النهاية تكون لصالح الاقتصاد المسيطر، ويقصد بها تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية تلبية للاحتياجات المتقدمة.[3]

شهد النصف الأول من القرن 19م في مصر والامبراطورية العثمانية حقبة الاتصالات الهامة مع دول أوربا ذات القانون المدني والثورة الصناعية، كانت في هذه الفترة الدولة العثمانية تعاني من ديون للدولة الأوروبية، حيث ارتفع الدين الخارجي من نسبة 5.50 مليون ليرة تركية عام 1858م إلى 218 مليون بصفة اسمية إنما بحصول فعلي قدره 117.6 مليون أي بفائدة فعلية تتجاوز 10% من معدل الليرة التركية إلى الدولار كانت نسبته 4.40 واعتبارا من عام 1882م كان للقروض الألمانية دور هام في تطوير الدين الخارجي العثماني وهذا ما ذكره جورج قرم في ورقات اقتصادية.[4]

---

[1] محمد السماك، **قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيولولينكية المحتملة المستقبل العربي**، بدر هام مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد5، السنة التاسعة، سبتمبر 1987م، ص62.

[2] أحمد محمد أبو الرّب، **تحديات التنمية في الوطن العربي**، ط1، صناعة المؤسسة الصحفية الأردنية، 1979م، ص64.

[3] محمد عبد العزيز بن عجيمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، دط، دار الجامعات المصرية، 1979م، ص30.

[4] جورجقرم، التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، شبكة الاقتصاديين العراقيين،ط1، دار الطباعة والنشر، د.م، 1980م، ص11

لقد كانت الديون الخارجية مملوءة خاصة من الأسواق البريطانية والفرنسية، أما القروض الألمانية التي تلائمه مع مصالح الدولة العثمانية الساعية إلى تنفيذ سكك مواصلات حديدية لممارسة سيطرة أفضل على الولايات الاسيوية من امبراطوريتها، حيث أن قسما من الديون المصرية والعثمانية استفيد منها لتمويل مشاريع حديثة كالسدود والخطوط الحديثة، ومشاريع الري والمياه، ولكن هذه الأخيرة تم تنفيذها من قبل الشركات الأجنبية ذات الأسعار الناجمة عن الجشع من طرف المتعهدين وعن فساد الإدارة المحلية، وعدم كفاءتها وهذا ما ذكره دونالد كواترات عن ديون الدولة العثمانية الخارجية.[1]

وعندما بدأ العثمانيون يشعرون بالضعف تغيرت نظرتهم إلى الأوروبيين وذلك لحاجتهم إلى الاقتباس من التطور الأوروبي الحادث، فبعد المواجهات التي شهدتها الدولة العثمانية ابتداء من الحرب مع روسيا وغيرها، فقد زاد من بؤسها والاخذ بنهج أوروبا الذي كان أملها في ازدهار الدولة العثمانية وهذا ما تحدث عنه المؤرخ خليل اينالجيك عن التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية أن عملية التأثر بالغرب بدأت في النصف الثاني من القرن 18م، وهي الخطوة الأولى التي مهدت الطريق للسيادة الليبيرالية الاقتصادية بعد زوال الدعم من دعاة الحماية الاقتصادية من الحرفيين وأوروبا أرباب الطوائف.[2]

كما عقدت الدولة العثمانية مع عدد من الدول الغربية معاهدات تجارية حرة مثل معاهدة بانطلمان[3] 1838م مع بريطانيا آراء العثمانيون من خلالها الحصول على التأييد مع بريطانيا لمواجهة الخطر الروسي.[4]

---

[1] دونالد كواتران، 1700-1922م، تر: ايمن أرمناري،دط،،دارعبيكان،الرياض، 2004م،ص ص 155-157.

[2] خليل انالجيك وآخرون، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثماني**، تر: قاسم عبد القاسم، ج2، دط، دار المدار الإسلامي، دت، ص497.

[3] **معاهدة بانطيمان**: هي معاهدة تجارية وقعت يوم 10 أغسطس 1838م، بين الدولة العثمانية وبريطانيا لتنظيم التجارة الدولية وهي معاهدة دفاع مشترك. للمزيد أنظر: علي محمد محمد الصلابي، دط، دار النشر للمعرفة والطبع، 2001م، ص105.

[4] خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، دط، معهد الانماء العربي، بيروت، 1983م، ص80.

حيث تورطت الدولة العثمانية بالديون الأجنبية التي فتحت أبواب للجحيم على استقلالها وسيادتها، فبدأت عملية تحديث البنية التحتية للمواصلات في أنحاء الدولة ببناء السكك الحديدية أساسا بأموال الاستثمارات الأجنبية وهذا من أجل الوصول إلى موقع المواد الأولية وتسويق وترويج البضاعة المصنعة الأوروبية.[1]

كما أصدر قانون الأراضي عام 1858م تبعه قانون تملك الأجانب العقارات عام 1867م.

كان هدف الأوروبيون من هذه السياسات تحطيم المقومات الاقتصادية المستقلة بحجة تخلفها وربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الغربي من الاقتصاد العثماني للحصول على أكثر قدر من المواد الخام المستوردة التي تسد حاجياتهم الصناعية، وأسواق لتصدير هذه الصناعات، فبريطانيا في البداية كانت تعمل للحفاظ على الدولة العثمانية بصفتها سدا في وجه التمدد الروسي من جهة والعمل على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في الدولة العثمانية باعتبارها سوقا للبضائع من جهة أخرى.[2]

حيث تحدث لوتسكي في كتابه، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، أن الاستثمار الذي قامت به رؤوس الأموال الأجنبية في الدولة العثمانية كان يتركز على منح القروض وبناء البنية التحتية لتسهيل التجارة، في حين عانت المجالات الصناعية والزراعية والتعدينية من الإهمال، فالقوى الأوروبية لم تقم بتحفيز الصناعات العثمانية بالاستثمارات، كما استعملت الامتيازات لكبح التقدم العثماني ووسيلة ضغط لإبقاء العثماني حيث هو لا يتقدم وهذا خدمة لمصالحهم.

[1] قيس جواد الغزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة عوامل الانحطاط**، دط، الدار العربية للعلوم، بيروت، مركز دراسة الإسلام والعالم، فلوريدا، 1994م، ص67.

[2] المرجع السابق، ص ص 68-69.

كما بين أيضا إحساس المجتمع العثماني بالتأثير الغربي عن طريق التجارة التي بدأ ميزانها يميل لصالح البضائع الأوروبية نتيجة للتطور التقني وبخاصة بعد الثورة الصناعية في أوائل القرن 18م، بالإضافة إلى الحماية الجمركية التي فرضتها دول أوروبا على الواردات إليها للحفاظ على صناعتها.[1]

كما سهلت الامتيازات الأجنبية التي كانت الدولة العثمانية قد منحتها للدول الأوروبية منذ القرن 16م أدت إلى التغلغل الاقتصادي، فقد منح التجار الأوروبيين بموجبها الأمان وحرية التجارة داخل أراضي الدولة العثمانية، كما خفضت الضرائب وهذا في الوقت الذي تحولت فيه الصادرات العثمانية من الصناعات إلى منتجات الزراعة التجارية التي أصبحت تزود السوق الأوروبي باحتياجاتها من المواد الخام.[2]

فالعثمانيون اتبعوا نموذج اقتصادي أوروبي نتيجة إدارة غربية سلمية أو حربية متفقة مع النموذج الرأسمالي الذي يطبق في دول المركز[3]،سواء كان الاتباع طوعا أو كرها ومن بين الاثار التي نتجت هذا المنهج: التجارة الحرة سواء قبلت الدولة العثمانية طوعا أو فرضا بالقوة العسكرية، كذلك الديون التي كانت تنفر في هياكل الدولة العثمانية والتي أثقلت كاهلها وأخيرا الامتيازات الأجنبية التي جعلت الدولة العثمانية شبه شريكة مع الدول الأوروبية في حكم البلاد، حيث استعملت هذه الامتيازات بؤر الفتن وأربكت الدولة العثمانية واستغلتها عن مواكبة التطور الحاصل في الجهة الغربية.[4]

أصبحت الدول الأوروبية تعد هذه الامتيازات حقوقا مكتسبة لها ولرعاياها وأصبحت أحد الأسباب لفشل الكثير من الجهود للإصلاح والتنظيم في الدولة العثمانية، كما كانت عامل سيء فيها ومن أهم مظاهر الضعف التي أدت إلى إنهيارها وسقوطها لاحقا.

---

[1] لونتسكي، **تاريخ الاقطاع العربية الحديث**، دط، دار الفرابي، بيروت، 2007م، ص245.

[2] ادريس الناصر رانسي، المرجع السابق، ص 334.

[3] قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص69.

[4] ادريس الناصر، المرجع السابق، ص 265.

كما لا يخفى علينا أن الدولة العثمانية اعتمدت على تنظيمات كانت إمتداداللإمتيازات الأجنبية فلا بد من الإشارة أن هذه التنظيمات فتحت الأبواب لعملية التغريب ومارافقتها من معاهدات جاءت نتيجة التزامات الدولة في زمن ضعفها والتي كانت مثل صدقات لتحقيق أهداف عثمانية سياسية كتفتيت للجهة الغربية ومنعها من الاتحاد ضدها.[1]

**المطلب الثالث: أثر الحركة الاستعمارية على الدولة العثمانية**

إتجه التوسع الأوروبي خارج أوروبا على ضوء التطور الحاصل في القارة الأوروبية من ناحية، ومن ناحية أخرى التطورات في أوضاع التوازنات بين القوى الخارجية، وتنافسها خارج القارة، فنجد أن خروج الدول الأوروبية الى البحار ساد بشكل الاحتكار التجاري على المنافسة بين القوى الأوروبية حتى نهاية القرن 18م، ومع بداية الثورة الصناعية الأولى وتطورها بدأت بوادر الاستعمار الرأسمالي الصناعي الذي أخذ منطلقه الحقيقي بعد ذلك في القرن 19م، فمع هذه الثورة انتقلت الرأسمالية الأوروبية من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية، حيث أصبح هدفه السامي السيطرة على أسواق شراء المواد الأولية وبيع المواد المصنعة فانعكس هذا التطور على العالم الإسلامي خلال القرنين 17 و18م.[2]

بدأت القوى الأوروبية تمتد إلى السواحل العربية لتضييق العالم الإسلامي، حيث بدأ الهجوم الأوروبي المباشر في سواحل البحار الشرقية والجنوبية، كما وجهت فرنسا حملة على مصر والشام كبداية لمرحلة جديدة لمواجهة الدولة العثمانية، فلقد حددت هذه الفترة الأطراف الأوروبية المتنافسة حول أرجاء العالم الإسلامي.[3]

كان من أثر النهضة الصناعية في أوروبا اختلال التوازن بين الشرق والغرب. لقد تميز الفرد الأوروبي بحب البحث والمغامرة، حيث كان له الفضل في تكوين أساطيل قوية تعمل في خدمة الاستعمار.[1]

---

[1] ادريس الناصري، مرجع سابق، ص265.

[2] إبراهيم العدوى، **التاريخ الإسلامي، آفاقه السياسة و ابعاده الحضارية**، دط، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1976م،ص 327.

[3] جورج كيرك، **موجز تاريخ الشرق الأوسط**، تر: عمر الاسكندراني، مركز دراسات الشرق الأوسط، دط، القاهرة، 1975م، 108.

حيث كان وراء هذا الاستعمار دوافع مختلفة منها اقتصادية وسياسية ودينية، ولكن الهدف الأساسي هو تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية والقضاء عليها وهذا في ظل التنافس فيما بينها، ومن هذه الدوافع نذكر:

**1. الدافع الاقتصادي:**

إن التجارة دفعت الأوروبيين الى الاتصال ببعضهم في العصر الحديث، حيث لم تتوقف مصالحهم التجارية بين أوروبا و آسيا، فتحسنت الأوضاع الاقتصادية التي زادت من النشاط الاقتصادي، حتى اندفع الأوروبيين على طلب السلع الشرقية، في الوقت الذي كانت التجارة الإيطالية تحتكرها في جزئها الغربي، أما الجزء الشرقي فكان تحت إحتكار العرب، وهذا الوضع دفع ?لاسبان والبرتغال بالتفكير في اكتشاف طريق بحري يوصلهم إلى جزر الهند الشرقية بالدوران حول افريقيا، وهذا باكتشاف البوصلة[2] التي شجعت المغامرة البحرية لهؤلاء.[3]

فالدول الأوروبية ضاقت ضرعا بالاحتكار العربي لتجارة الشرق، حيث راحت على كسر هذا الاحتكار، حيث كان البرتغاليين الأوائل في هذا المجال، فهم اول من وصل في هذا المجال، فوصلو إلى السواحل الأسيوية، وبعدما تبقى عام نجح البرتغاليون في كشف طريق يدور حول افريقيا إلى بلاد الهند والشرق الأقصى وعرف هذا الطريق برأس الرجاء الصالح.[4]وكان هذا الاكتشاف ضربة قاسية للاقتصاد الإسلامي ونتج عنه تدهور الاقتصاد، ومن جهة أخرى ظهرت شركات في مستعمرات دولهم للقيام بتوفير المنتجات بزراعتها، إن كانت زراعية أو استخراجها إن كانت منتوجات نفيسة.[5]

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار وآخرون، **التاريخ الأوروبي الحديث، من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**،

[2] محمود قاسم وآخرون، **تاريخ القرن 19م في افريقيا**، دط، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1929، ص85.

[3] **البوصلة**: هي أداة ملاحية لتحديد الاتجاه بالنسبة لقطبي الأرض وهي أداة لتحديد الجهات على كوكب الأرضللمزيد أنضر:

[4] **رأس الرجاء الصالح**: هو الطريق الذي اكتشفه الرحالة فاسكوديجاما عام 1497م، للوصول إلى الهند، وهو الطريق الذي يدور حول إفريقيا، ويقع جنوبها، اتخذته الدول الأوروبية ليكون طريقا تجاريا بديلا لها عن البحر المتوسط وذلك من أجل التخلص من احتكار تجارة البندقية وتجار المسلمين. للمزيد أنظر: أشرف صالح محمد سيد، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ط1، دار ناشري الالكتروني، الكويت، 2009، ص72.

[5] عبد العزيز سليمان، **دراسة في ديبلوماسية المؤتمرات (مؤتمر أرضروم 1843–1844)**، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1974، ص57.

**2. الدوافع السياسية:**

نمو الروح القومية[1] في أوروبا وتوسيع الدول الحديثة لأملاكها داخل أوروبا وخارجها، وقد اتضح ذلك بعد أن وصل البرتغال إلى السواحل الهندية، حيث كانت الظروف بين الدول الأوروبية في تضامن فيما بينها مثل فرنسا وبريطانيا أواخر القرن 18 و19م مما كان لها دور في حركة الاستعمار خارج أوروبا بصفة عامة، وحول آسيا بصفة خاصة فدفعت الظروف الداخلية لدول أوروبا بالتنفيس عن نفسها في الخارج، وتحويل نظر الشعب عن المشاكل والاهتمامات الداخلية بفتح مجالات خارجية إستعمارية لتكون اكثر جاذبية عن الوضع الداخلي وهكذا ساهم حب امتلاك المستعمرات.[2]

حيث كانت وراء هذه الحركة الاستعمارية دوافع دينية وذلك من خلال الصراع العربي الإسلامي مع الامارات المسيحية، حيث اتجهت اسبانيا إلى الساحل الإفريقي لحمل لواء الحركة الدينية الجديدة، بهدف تعقب القوى الإسلامية وتطويقها والقضاء على مصدر قوتها المتمثلة في تجارة الشرق والسيطرة على شرايين الملاحة المؤدية إلى مصادر التجارة.[3]

أدت الكشوفات الجغرافية إلى تحصيل نتائج اقتصادية للدول المستعمرة والتي تمثلت في نقل مركز التجارة في أوروبا من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي لتدفق الذهب والفضة، وكانت إسبانيا والبرتغال الدولتين المستفيدتين منها، حيث أصبحت التجارة تحت إحتكار الدول الأوروبية وإنما في ما وراء البحار من أجل السيطرة والاستعمار في مواردها الاقتصادية. [(4)]

[1] فاروق عثمان إباضة، دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دط، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص150.

[2] نفسه، ص151.

[3] محمد قاسم، المرجع السابق، ص86.

[4] نفسه، ص ص 78-79.

وفي خضم هذه الاحداث والتطورات، بدأت الهجمة الصليبية على العالم الإسلامي وبدأ التخطيط للاحتلال العسكري الغربي المعظم على أراضي الدولة الإسلامية، وفي ظل هذا الاحتلال ثم إضعاف دولة الخلافة العثمانية عبر سلسلة من الحروب شبه المتواصلة والمؤتمرات الحقيرة. (1)

في حين كانت حاملة لواء الدفاع عن الدين الإسلامي ولكن الدولة الاستعمارية الأوروبية حاولت تقسيم كل ممتلكاتها، كما أدى تضارب المصالح بين القوى الأوروبية إلى حدوث صدمات بينها والتي تمثلت فيما يسمى بالمسألة الشرقية.[2] بعد الضعف الذي أصبح واضحا داخل الدولة العثمانية خاصة في الربع الأخير من القرن 18م، حيث استغلت الدول الأوروبية هذا الضعف بجملة من المعاهدات والاتفاقيات مثلتها بداية من معاهدة كوتشككابنارجا والتي مثلت تمزق أوروبا البلقانية.[3] وهذا من خلال الوصول إلى البحر المتوسط وحماية طريق الهند التجاري، حيث أرادت فرنسا المحافظة على مواقعها التجارية والثقافية لدى المسيحيين في الشرق، وفي نفس الوقت الذي كانت فيه روسيا تحرض التوصيات على التحرر وتقسيم الأراضي في إقليم البلقان في حالة الانتصار على العثمانيين، حيث تواصلت حركات التمرد في المجتمع العثماني.[4]

---

[1] زغلول النجار، قضية التخلف والتقدم في العالم الإسلامي المعاصر، ط1، مكتبة وهيبة، 14 شارع الجمهورية، القاهرة، 1427هـ/2006م، ص162.

[2] **المسألة الشرقية**: هي تلك المناورات والمشاكل والمواجهات التي حدثت بين الدول الأوروبية خلال القرن 19م حول مصير الدولة العثمانية، ظهرت نتيجة إصطدام الصراع بين الأوروبيين والدولة العثمانية، وسميت بذلك لأنها تمثل الشرق الإسلامي. للمزيد أنظر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1981م، ص273.

[3] البقان: شبه جزيرة جنوب شرق أوروبا بين البحر الأسود في الشرق والبوسفور في الدردنيل في الجنوب وبحر مرمرة، وبحر إيجة والادرياتيني غربا ونهر السياق والدانوب شمالا. للمزيد أنظر: الموسوعة العربية الميسرة، مج1، دار الشعب ومؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1965م، ص324.

[4] روبرت مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج3، تر: بشير السباعي، ط1، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1993، ص ص 5-6.

لقد تضافرت عدة عوامل في خلق المسألة الشرقية، كالوصول إلى المياه الدافئة وذلك بالسيطرة على البحر الأسود وبحر مرمرة و بحر إيجة وأخيرا البحر المتوسط، مرورا بمضيقي البوسفور والدردنيل[1] اللذان هما بحوزة الدولة العثمانية، وذلك للتحكم في طرق المواصلات التجارية من البحر المتوسط إلى الهند والشرق الأقصى.[2] في حين شهدت العلاقات العثمانية الاقتصادية الأوروبية تغيرات هامة حيث اتخذت الدولة العثمانية تتحرك نحو التبعية الاقتصادية لأوروبا وقد إنعكس هذا الوضع على العلاقات الديبلوماسية، ولعبت دور في الصراع السياسي بين العالمين المسيحي والإسلامي، وقد فتحت التنازلات في العلاقات الاقتصادية مثل التنازلات في العلاقات الديبلوماسية الطريق نحو اندماج الدولة العثمانية في نظام الدول الأوروبية، وقد تحقق هذا الاندماج في القرن 19م، وقد إقترن الانحدار في القوة العثمانية العالمية بالتفاعلات العثمانية الأوروبية وبنمط من العلاقات بين الدول العثمانية والدول الإسلامية، وهذا جانب من جوانب المسألة الشرقية، فمن ناحية تقلصت قدرات ودوافع الدولة العثمانية على الامتداد عبر ارجاء العالم الإسلامي للتصدي للهجمات الأوروبية والتي تركزت في نهاية القرن 19م على البحار والمحيطات.[3]

وكما لعب الدور الأوروبي في تشكيل مسار نتائج العلاقات بين الدولة العثمانية وبين دول العالم الإسلامي وكان هذا الأخير في مرحلة الدفاع أمام الضغط الغربي المدعم بنتائج عصر النهضة المادية، فقلد أثرت التغيرات الأوروبية الاستعمارية على العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية، وكذا انعكست التوسعات الأوروبية في البحار والمحيطات على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية، كما كان لها أبعاد وآفاق التنافس الأوروبي حول العالم الإسلامي،[4] وفي ظل هذا أصبحت الدولة العثمانية غير قادرة على الدفاع عن كيانها،

[1] البوسفور والدردنيل: مضيقين طول كل واحد منهما 32كلم[2] واتساع كل منهما 549 يفصلان تركيا الأوروبية عن تركيا الاسيوية. للمزيد أنظر: محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مج1، ص371.

[2] إسماعيل أحمد باغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1998م، ص24.

[3] نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص75.

[4] المرجع السابق، ص75.

كما أصبحت نقمة على إدارة سياسة خارجية لحماية ممتلكاتها، بعد فشل جملة من الإصلاحات التي قامت بها والتي باءت بالفشل وعاد الفساد والفوضى داخل الدولة من جديد، بعد أن بدأت القوة الروسية تتغلغل إليها في النصف القرن 18مم وبعد أن بدأت معاهدة كاينارجا التي كانت نقطة التحول في تاريخ إنحدار الدولة العثمانية، أجبرت الدولة العثمانية عن التخلي عن الأراضي الإسلامية التابعة لها. [1]

ولقد عبر المؤرخون الاتراك المعاصرون عن العوامل الاقتصادية في الدولة العثمانية في هذه الفترة الممتدة من القرن 18م إلى القرن 19م[2] أن من أهم علامات التدهور هو ارتفاع تكلفة الحياة وضرورة محاربة التضخم والسيطرة على الأسعار وتحديدها لمصلحة الفقراء وضرورة تخفيض الضرائب على كاهل الرعية.[3]

كما يرى بعض المؤرخون أن التدخل الخارجي تلاعب بمبدأ إختلاف الأجناس لإثارة المشاكل أمام الدولة العثمانية وآيالاتها.[4]فلقد كان التطور في الدور الاقتصادي العالمي الأوروبي آثار سلبية على عناصر الثورة الاقتصادية العثمانية ومع ذلك حققت الدولة العثمانية قلبها الأوروبي لمدة تزيد عن قرنين، كما ضل قلبها العربي بعيدا عن الهجمة المباشرة لمدة، سبب طبيعة التوازنات والنزاعات الأوروبية على القارة وحول البحار، في حين يرى بعض المؤرخين أن التنمية التي حققها الطرفان العثماني والاوروبي خلال القرن 18م تبين الفروق بينهما والتي أصبحت محور الصراع السياسي بين العالم المسيحي والإسلامي، حيث تراكمت الإنجازات الأوروبية خلال القرن 17م من اكتشافات بحرية والتوسع التجاري والتطور العلمي والتطور في مجال الصناعة والزراعة وإعادة بناء النظم الاقتصادية قي ظل نظامها القديم بعد أن كانت هي الدولة الوحيدة في أوروبا تحوز

[1] نفسه، ص ص 84-85.

[2] سيار الجميل، الدولة العثمانية وتكوين العرب الحديث، دط، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1989، ص227.

[3] المرجع السابق، ص226.

[4] نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص98.

على الأراضي وتتمتع بتجانس النظم وتوفر اليد العاملة إلا أن تراكم عناصر القوة الأوروبية خلال القرن 17م.[1]

بعد صلح كاينارجا 1774م أضحى واضحا في نظر الأوروبيين مدى الضعف الذي وصلت اليه الدولة العثمانية، حيث اضطرت بالإعتراف بنفوذ روسيا على القرم، حين حلت روسيا محل النمسا في التهديد الأوروبي للدولة العثمانية، في نفس الوقت كان موقف فرنسا يمثل المنافس الرئيسي لموقف روسيا من الدولة العثمانية، فلقد كانت فرنسا قبل الثورة التي إندلعت فيها ترفض فكرة تقسيم الإمبراطورية العثمانية لأنها كانت ترى فيها الحليف التقليدي والعدو اللدود لبريطانيا ولكن بعد الثورة أيدت فكرة تقسيم الإمبراطورية العثمانية، وكانت الحملة الفرنسية على مصر، المؤشر على هذا الموقف، فلقد مثلت الحملة الفرنسية على مصر نمط الاستعمار التقليدي[2]، حيث أصبحت ممتلكات الدولة العثمانية في الشرق الأوروبي ثم في الشرق الإسلامي منذ الحملة الفرنسية هي ساحة تتم فيها تسوية العداوات الأوروبية، حيث تعرضت لتدخلات عميقة، فأصبحت الدول الأوروبية تتخذ حركات سريعة وحاسمة لإسقاط الدولة العثمانية لإقطاع الجزء المثالي من أراضيها[3].

خلال الربع الأخير من القرن 19م ظهرت ألمانيا كمنافس جديد على الساحة الدولية للدخول في حلبة الاستعمار بعد الثورة الصناعية، حيث أصبحت تتراكم الأثار السلبية للتنافسات للموجة الثانية من

[1] نفسه، ص104.

[2] فؤاد المرسي خاطر، **الصراع الروسي العثماني وأثره على الوطن العربي**، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد 28-29، 1983م، صص 153-154.

[3] محمود مصفى، المرجع السابق، ص169.

الاستعمار التقليدي والذي انتهى باندلاع الحرب العالمية الأولى، وهذا أدى الى تغيرات في مسار المسألة الشرقية.[1]

حيث تزايدت الاهتمامات ومصالح القوى الأوروبية بالأرجاء الأخرى من الدولة العثمانية في أسيا وإفريقيا، ولذا بدأت تتوالى حركات الإستعمار التقليدي من فرنسا في البداية ثم إنجلترا وفي نفس الوقت بدأت ألمانيا تبحث عن نشاط لمصالحها في الشرق الأوسط[2].

حيث يرى بعض المؤرخين أن أوضاع القوميات في شرق أوروبا نهاية القرن 19م حثت على نمو وتطور المسألة الشرقية، حيث تدخلت القوى الأوروبية في تسوية هذه الصراعات لمصالحها، ولكن بالرغم من ضخامة الكيان العثماني فلم يكن من السهل إسقاطه بضربة واحدة في ظل أحداث المسالة الشرقية، ولكن ظلت القوى الأوروبية مشتركة في هدف واحد، ألا وهو إحتواء وتجحيم النفوذ الروسي من خلال منع انفراده بتحديد مصير الجولة العثمانية في البلقان والعمل على تعميق وضعف هذه الدولة من خلال الاستقطاع التدريجي والمنظم في أرجائها الأوروبية[3]، فلم تتوقف مساعي هذه الدول لإضعاف الدولة العثمانية وإبقائها كحاجز بين روسيا والبحر المتوسط حين راحت تحث الدول التابعة للدولة العثمانية بالاستقلال مثل: الصرب والجبل الأسود، وهذا ما أدى إلى اندلاع أزمة 1875م-1878م، التي لها مدلولات عديدة على أالدول الأوروبية استنزاف قدرات الدولة العثمانية والتدخل في شؤونها حتى كانت نتائج مؤتمر برلين إعلانا عن نجاح هذا الرأي في تحقيق أهدافه.[4]

---

[1] محمد مصطفى صفوت، **موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية (1876– 1914م)**،**المجلة التاريخية المصرية**، المجلد1، العددان 1-2، 1948، ص226.

[2] عبد العزيز الشناوي محمد، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج3، دط، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2004م، ص830.

[3] نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص183.

[4] محمد فريديك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1401هـ/1981م، ص ص 513-514.

فالدولة العثمانية لم تواجه خلال هذه السنوات الثلاث الجيوش الروسية فقط بل واجهت إضطرابات البلقان و الحرب مع الصرب و الجبل الأسود 1876م، وظلت الدول الأوروبية تترقب النتائج ولم تتدخل، ولكن عندما برز إنتصار الدولة العثمانية في هذه الحرب أرادت الدول الأوروبية فرض الصلح تقدم فيه الدولة العثمانية إمتيازات للصرب والجبل الأسود والبوسنة والهرسك ولكن الدولة العثمانية رفضت ذلك وهذا ما أدى لإعلان روسيا الحرب عام 1877م، حين كانت نتائج هذه الحرب وما تلاها من مؤتمرات من أقسى ما واجهته الدولة العثمانية، فلقد كانت من المعالم البارزة لما وصلت إليه الدولة من تدهور حيث أرغمت على التنازل على مساحات شاسعة من أملاكها بحيث محت الهيمنة التركية في أوروبا بأجمعها[1].حيث كانت بريطانيا تتظاهر بالولاء للدولة العثمانية لتحقيق غايتها للوصول إلى الهند بالاستلاء على جزيرة قبرص وهذا ما أدى بها في الأخير لاحتلالها لمصر عام 1882م، بعد فشل الدولة العثمانية في نؤتمر برلين[2]،ولكن يمكن القول حسب بعض المؤرخين والذي جاء على قلم فريدبك المحامي أن الحكومة العثمانية نجحت في مناورة القوى الأوروبية سمح باستمرار الإمبراطورية لمدة هذا القرن، حيث قامت بجملة من الإصلاحات في جميع مجالاتها ولكنها لم تنجح في ذلك، لأن هذا الإصلاح لم يكن السبيل الوحيد والسليم لإحياء القوة وتجديدها[3].لأن سبق وأخذت الدولة العثمانية عن طريق الغرب خاصة في المجال العسكري والتقني كما قدمت للغرب امتيازات ولكنها كانت إرضاءً لأوروبا وتحت ضغطها فبالرغم من هزيمتها العسكرية وتأخرها الاقتصادي مقارنة بما كان يحدث في الغرب لم تكن الدولة العثمانية مطلقة الضعف وما كانت الإصلاحات الاقتصادية وسيلة لإكمال دمج الدولة العثمانية في النظام الرأسمالي الغربي، فإن ما عقدته من محالفات ومعاهدات أكمل اندماجها في النظام الغربي،

[1] نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص193.

[2] **مؤتمر برلين**: 1878، كان بدعوة وجهها سيمارك الدول الكبرى، حيث عمل لقاء يجمع بين القوى الأوروبية الكبرى والدولة العثمانية وذلك بعد الصحوة من الحرب الروسية العثمانية التي وقعت بين عامي 1877 وحتى 1878م، حيث قررت لائحة برلين على التسديد على الباب العالي لتعيين مجلس دولي لمراقبة أحوال المسيحيين. للمزيد أنظر: قيس جواد الغزاوي، المرجع السابق، ص27.

[3] عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص 1105.

ولكنها لم تنوي تجديد مجتمع إسلامي بالقدر ما كانت تعمل على قطع صلة الحركة الإصلاحية بالإسلام وعزل الدين عن المجتمع أي وضع جذور للعلمنة[1].والابتعاد عن الأسس الإسلامية، حيث دفعت لتحقيق إثبات تفوت القواعد والنظم الغربية في مواجهة المسلمين، فما حدث في الدولة العثمانية لم يكن إصلاحا كما يعتقد بعض المؤرخين وإنما هو استبدالا وهذا ما حدث قي باقي أرجاء العالم الإسلامي التي كانت تابعة للدولة العثمانية[2]،ولقد تعددت المقولات وتباينت الاتجاهات حول مدى مسئولية الحكم العثماني للوطن العربي عن الركود والتخلف الأخير وعن الاستعمار، حيث أشار بعض المؤرخين أن الدولة العثمانية منعت إتصال المنطقة بالغرب وحضارته وأن المنطقة العربية قد قبلت الجمود كثمن للدفاع العثماني عن الارجاء العربية ضد الخطر الأوروبي.[3]

وعندما احتلت بريطانيا مصر عام 1882م توجهت إلى اليمن ولم يبدي العثمانيين أي مقاومة أو إعتراض لأن الانجليز حصلوا على فرمان من الباب العالي يسمح للأسطول البريطاني باستخدام ميناء عدن وقبل العثمانيون هذا مقابل مساعدة بريطانيا لهم لوقف زحف محمد علي، ولكن بعد ذلك حاول العثمانيون إستعادة السيطرة على اليمن[4]،فلقد سبق ورأينا كيف أن النصف الأول من القرن 19م قد وقعت فيه الحركات الاستقلالية عن الدولة العثمانية في صميم التفاعلات العثمانية الأوروبية حول المنطقة العربية وفي النصف الثاني من القرن 20م وحتى سقوط الخلافة العثمانية شهدت فيه هذه الأخيرة احتلال عسكري أوروبي، حيث رفضت القوى الأوروبية الحركات القومية سواء التركية أو العربية لتحقيق أهدافها من مواجهة الدولة العثمانية،

[1] **العلمنة**: هي تحول مجتمع ذو هوية وثيقة وصلة مع القيم والمؤسسات الدينية، نحو قيم غير دينية، وهي مجموعة المعتقدات التي تشير إلى أنه لا يجوز أ يشارك الدين في مجالات السياسة وأول من ابتدع العلمانية هو الكاتب البريطاني جورج هوليك 1851.

[2] طارق البشري، **إشكالية الشريعة الإسلامية والحداثة في المجتمع المعاصر**، ندوة إشكالية التحيز، رؤية معرفية ودعوة الجهاد، القاهرة، 15-17، شعبان 1412هـ/19-1992/02/21م، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ونقابة المهندسين، ص ص 16-19.

[3] نفسه، ص20

[4] فاروق عثمان، إباضة الحكم العثماني في اليمن (1877م- 1918)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، القاهرة، 1986م، ص45.

فلقد بادرت الدولة العثمانية في الدفاع على قلب العالم الإسلامي ضد الهجوم العسكري المباشر، فقلد انتقل التوسع الاستعماري منذ القرن 18م إلى مرحلة الهجوم المباشر باستخدام القوة وقد شملت هذا المرحلة ثلاث محاور[1]:

الحملة الفرنسية على مصر و مؤتمر برلين ثم الحرب العالمية الأولى، حيث تطورت الاهتمامات الاستعمارية بالمنطقة العربية والشرق الإسلامي الآسيوي، فإذا جاءت الحملة الفرنسية على مصر بعد الثورة الفرنسية فإن روسيا إتجهت نحو إستعمار آسيا الصغرى بعد مؤتمر برلين 1887م، ولقد أدت تدهور الأوضاع الداخلية في دول شمال إفريقيا كالجزائر وتونس وليبيا كالإفلاس الاقتصادي والفوضى السياسية ومشاكل التجانس القومي إلى إقتطاعهما وهذا في ظل التطورات العميقة على صعيد التنافس الإستعماري، حيث عجزت الدولة العثمانية عن التدخل المباشر والفاعل لمنع هذا الاحتلال وذلك للمشاكل داخل المركز العثماني وهذا أدى في الأخير باحتلال الجزائر عام 1830م وتونس 1881م وليبيا 1911م، في حين كانت الدولة العثمانية منشغلة بثورة اليونان خاصة بعد تحطيم أسطولها العثماني والدخول في حرب مع روسيا[2]، فبعد مؤتمر برلين وصلت الحركة الاستعمارية إلى قمتها، حيث تخلى الأوروبيين عن فكرة تماسك الدولة العثمانية، والبدأ بالتغلغل للاحتلال العسكري للدول العربية.[3]

فلقد شهدت المنطقة العربية الخاضعة تحت الحكم العثماني في بداية منتصف القرن التاسع عشر تأثيرات قومية التي ظهرت على مسرح الأحداث، حيث انتقلت أفكار العرب المطالبة بالانتفاضة والاستقلال عن الحكم العثماني الداعية إلى الإصلاح والأخذ بتجارب الغربفالعالم العربي[4]خلال الفترة الممتدة ما بين 1880 و1908م إنقسم إلى قسمين، قسم لا يزال يرى الامل في الوحدة الإسلامية وقسم اقتنع بالوحدة القومية

[1] عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص1028.

[2] نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص ص 276-291.

[3] عبد العزيز الشناوي، مرج سابق، ج3، ص ص 108- 109.

[4] مجموعة من المؤلفين، القومية العربية والإسلام، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية في مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1982م، ص146.

العربية والوحدة السياسية، حيث بدأ هناك فصل المنطقة العربية ومن مرحلة التقسيم الذي شهدته المنطقة ونجاح الدولة الغربية في ترسيخ الأفكار القومية بين النخبة العربية أواخر القرن 19م، وبداية القرن 20م، وهنا الانتقال إلى المرحلة الثانية والمتمثلة في إتفاقية سايكس بيكو 1916م[1] لتقسيم المنطقة العربية إلى مواطن نفوذ بين فرنسا وبريطانيا، حيث سارعت الدولة العثمانية للدفاع عن حقوق العرب، حيث نصت هذه الاتفاقية على تقسيم البلاد العربية إلى[2]:

1- المنطقة الحمراء التي تشمل جزء من العراق

2- منطقة زرقاء تحت سيطرة فرنسا من سوريا جنوبا إلى الإسكندرية في الشمال.

3- المنطقة السمراء تصفر ما تبقى من فلسطين تحت سيادة بريطانيا. (3)

4- تكون الإسكندرية ميناء حرا لتجارة الانجليز.

5- تحديد حصة روسيا بالقسطنطينية

6- تكون الاستانةومضائق البوسفور والدردنيل لروسيا

7- إنشاء إدارة دولية في فلسطين بعين تشكلها بعد استشارة روسيا[4].

حيث كانت هذه الاتفاقية ملعنة للعرب، حيث مزقت المشرق العربي، ثم توالت الاتفاقيات عقب الحرب العالمية الأولى مثل إتفاقية سانجان ريمون التي عقدت بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا والتي تهدف الى توزيع الأقاليم الأسيوية من الإمبراطورية العثمانية

---

[1] **سايكس بيكو: مارك سايس:** هو ديبلوماسي ورحالة بريطاني، وجورج بيكوفرانسو ماري دينيس جورج بيكو: سياس ديبلوماسي فرنسي وقعت الاتفاقية لإقسام مناطق النفوذ العربية بين فرنسا وبريطانيا. للمزيد أنظر: كتاب البروتوكولات الصهيونية اليهودية، عبد الوهاب المسيري، ص109.

[2] يحي بوزيديوحسن بوبيدي، سايس بيكو ومشاريع التقسيم في الماضي والحاضر المؤامرة الخارجية والاستعدادات الداخلية، ط1، مجلة البيان، 1438هـ، دط، دت، ص ص 23-26

[3] نفسه، ص27.

[4] منصر رزيقة ورمضاني أحلام، **دولة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى 1914-1918م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الماستر في التاريخ العام، إشراف: رمضان بورغدة، جامعة 08 ماي، قالمة، 2016-2017م، ص49.

وبعض اقاليمها البلقانية[1].

ثم جاء وعد بلفور عام 1916م لجعل فلسطين وطن لليهود[2]،ولقد كانت لبريطانيا أطماع استعمارية خلف هذا الوعد لحماية طرق تجارتها في الهند والشرق الأقصى[3] ومن جهة أخرى الدفاع عن قواتها في مصر وهذا لموقع فلسطين الاستراتيجي[4]، حيث وقع الانتداب البريطاني للقدس عام 1919م وهذا ما مهد لقيام الدولة اليهودية وتحقيق الصهاينة في القدس.[5]

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بانتصار بريطانيا وفرنسا وانهزام ألمانيا والدولة العثمانية وخسرت هذه الأخيرة معظم ممتلكاتها وجعل تركيا جمهورية وعاصمتها أنقرة 1923م وانتخب مصطفى كمال رئيسا لها وألغيت الخلافة وأعلنت علمانية الدولة[6]، حيث انتهت الخلافة العثمانية وانتهى معها تاريخ مديد للإسلام ليبدأ عهدتجزئة الدولة القومية العثمانية[7]، حيث فقدت الدولة العثمانية كل ممتلكاتها في آسيا ولم يبق لها سوى أملاك في آسيا الصغرى[8]، حيث مهدت هذه الأحداث إلى توقيع معاهدة سفر مع تركيا بعد انقسام الأراضي العثمانية في اتفاقية سايكس بيكو 1916م ووعد بلفور 1917م حيث وقعت معاهدة سفر 1920م والتي كان فيها إجحاف في حق الدولة العثمانية، وجاء فيها إقامة دولة تقتصر على اسطنبول وفصل الولايات العربية عن الدولة العثمانية وتنازلت فيها عن اليونان ماعدا القسطنطينية وتوزيع مناطق الانتداب في الهلال الخصيب على فرنسا وبريطانيا، ثم عقدت معاهدة لوزان 1922موالتي انتهت بوضع شروط من أجل الاعتراف

---

[1] نفسه، ص ص 50-51.

[2] محمد محمد إبراهيم مصطفى، **اليهود قافلة الشر في التاريخ**، دط، الشيمة، القاهرة، دط، ص326.

[3] حلال يحي، **العالم العربي الحديث والمعاصر**، ج1، دط، المكتب الجامعي الحديث، الازاريطة، 1998م، ص344.

[4] نفسه، ص558.

[5] حمد محمد إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص328.

[6] علي محمد محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوضوأسباب السقوط**، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بور سعيد، 2001م، ص472.

[7] قيس جواد العزاوي، **قراءة جديدة لعوامل ال**انحطاط، ط2، دار العربية، بيروت، 2003، ص 148.

[8] عبد الفتاح حسن أبو علية، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، د ط، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007م، ص 456.

باستقلال تركيا وهي: إلغاء الخلافة الإسلامية وإعلان علمانية الدولة، وأن تختار الدولة دستورا مدنيا بدل الدستور العثماني[1].

وبهذه المعاهدات تحررت تركيا من الامتيازات الأجنبية وأصبحت دولة ذات سيادة حيث أسفرت الحرب العالمية الأولى من تمزيق أجزاء من الدولة العثمانية فوضعت الولايات العربية تابعة لها تحت الانتداب البريطاني والفرنسي، وجردت من ممتلكاتها من خلا ل عقد سلسلة من المعاهدات.

وهكذا صارت الدولة العثمانية مع نهاية القرن 19م أسيرة صورة من الهيمنة الغربية غير المباشرة في مجالات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

[1] اسماعيل أحمد ياغي، **الجذور التاريخية للقضية الفلسط**ينية، د ط، دار المريخ الرياض، 1983م، ص ص 230، 232.

**خاتمة:**

من خلال دراستنا المتواضعة لهذا الموضوع توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها :

ـ الثورة الصناعية هي حلقة من الحلقات المفقودة في التاريخ العثماني والدولة العثمانية كانت على علم بكل مراحل الثورة الصناعية.

– شغلت الدولة العثمانية حيزا كبيرا في التاريخ سواء التاريخ الإسلامي أو التاريخ الأروبي وإمتدت فتوحاتها إلى كل القارات الثلاث: أرويا وأسيا وإفريقيا . وإستطاعت أن تكسر الكثير من السياسات العالمية وتلعب دورا سياسيا وعسكريا مهما على الساحة الدولية .

_ إن الضعف العام الذي أصاب الإمبراطورية العثمانية ومس جميع مجالات الحكم داخليا وخارجيا هو الذي وقف حاجزا أمام مواكبة الدولة العثمانية للركب الصناعي والعلمي الذي عرفته أوربا في منتصف القرن الثامن عشر ميلادي وهذا ماجعل الدولة العثمانية في أخر المطاف .

_ نستنتج أن الثورة الصناعية التي قامت في أووربا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ميلادي وبداية القرن التاسع عشر ميلادي، ساهمت في التغيرات الحاصلة في أوروبا خاصة والعالم بعد ذالك عامة، حيث مست جميع الميادين الإقتصادية والسياسية وكان لها دور كبير في دفع عملية التطور، لكن استغلت من طرف الأوربين الرأسمالين، الذي مكنهم من التفوق ماديا فوظفوا نتائجها في تحقيق أطماعهم الإستعمارية على حساب الشعوب الضعيفة في إفريقيا وأسيا.

_ ساهمت الثورة الصناعية في خلق الهوه بين الغرب الأوربي والشرق الإسلامي وذلك تمثل في خلق تبعية إقتصادية ربطت الدولة العثمانية بالإقتصاد الأوربي

_ الثورة الصناعية أحدثت تغيير جذري في الخريطة السياسية وذالك من خلال الحركة الإستعمارية التي ساهمت في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية .

_ رغم محاولة العثمانيين في مسايرة الركب الحضاري الذي عرفته القارة الأوربية إلى أنها بقيت عاجزة عن منافسة إقتصادها بالإقتصاد الأوربي وذلك للأوضاع التي كانت تمر بها الدولة العثمانية.

## قائمة المصادر والمراجع:

**قائمة المصادر:**

**المصادر العربية والمعربة :**

1-المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العثمانية** ،تر :احسان حقي،ط1،دار عزالدين، بيروت،1984.

2-مانتران روبير ،**تاريخ الدولة العثمانية** ،ج2، تر: بشير السباعي ،د.ط،دار الفكر ،القاهرة،1993.

3-فشر .هـ.أ.ل، **تاريخ اوربافي العصر الحديث**،تر:أحمد نجيب هاشم ،ط6،دار المعارف ،مصر ،القاهرة،1972.

**المراجع :**

**الثورة الصناعية :**

1-ابو علية عبد الفتاح، **تاريخ اوربا الحديث والمعاصر**، د.ط، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007.

2-رون جعفري ، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، ط2،دار الاهلية للنشر والتوزيع ،2009م.

3-شمس الدين نجم زين العابدين وال،**تاريخ اوربا الحديث معاصر** ، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطبع ،عمان ،2012م.

4-جلال يحي ،**اوربا في العصور الحديثة** ، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب الاسكندرية ،1981.

**الدولة العثمانية :**

1-اينالجيك خليل ، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار** ، تر :محمد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الاسلامي ،لبنان ،2001م.

2-اينالجيك خليل وأخرون ، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية** ،مج 2 ،ط1،دار المدار الاسلامي ،لبنان ، 2007م.

3-بن حادة عبد الرحيم ، **العثمانيون والمؤسسات والاقتصاد والثقافة** ،ط1، 1419هـ_2008م.

4-جوراني ألبرت ، **الأسس العثمانية للشرق الحديث ، تاريخ العرب والعالم الحرب العالمية الثانية ،** كانون الثاني ، يناير ،1980.

5- الجميل السيار ، **الدولة العثمانية وتكوين العرب الحديث** ، د.ط ،دار الشروق ، عمان ،1966م.

6-الجميل السيار ، **الدولة العثمانية الاوربية في القرن السادس عشر** ، ط1 ، دار الهادي للطباعة والنشر ، لبنان ، 2007م.

7-السيد السيد محمد ، **دراسات في التاريخ العثماني** ، ط1 ، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1966م.

8-الشناوي عبد العزيز ، **الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها** ،ج3، د.ط، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ،2004م.

9-العريضي وليد ، **تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وأثارها المحلية** ،مج 24، العدد الأول ، دار العلوم الانسانية والاجتماعية ، الأردن ، 1997م.

10-العدوي ابراهيم ، **التاريخ الاسلامي ، أناقة السياسية وأبعاده الحضارية** ،د.ط ، مكتبة أنجلو المصرية ، القاهرة ، 1976م.

11- محمود مصطفى نادية، **العصر العثماني من القوة والهيمنة الى بداية المسألة الشرقية**، ج11، ط1 ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، 1417هـ_ 1996م.

12- مصطفى محمد صفوت، **محاضرات في المسالة الشرقية ومؤتمر باريس**، د.ط، معهد الدراسات العالمية، جامعة الدول العربية، 1958م.

13- محمد الصلابي محمد علي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط**، ط1، دار التوزيع والنشر الاسلامي، بورسعيد، 2001م.

**انعكاسات الثورة الصناعية على الدولة العثمانية :**

1-أبو الرب أحمد محمد ، **تحديات التنمية في الوطن العربي** ، ط1 ، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية ، 1979م.

2-أحمد ياغي اسماعيل ، **الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية** ، د.ط ، دار المريخ ، الرياض ، 1993م.

3-جلال يحي ، **اوربا في العصور الحديثة** ، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ،1981م.

4-جلال يحي، **العالم العربي الحديث والمعاصر**، ج1، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، 1998م.

5-الحصري ساطع ، **البلاد العربية العثمانية** ، د.ط ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1960م.

6-سليمان نوار عبد العزيز وأخرون، **التاريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، د.ط ، دار الفكر العربي مدينة النصر، 1419هـ-1999م.

7-سليمان عبد العزيز، **دراسة في دبلوماسية المؤتمرات (مؤتمر أرضروم)** 1843_1844م، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1974م.

8-الصباغ ليلى ، **الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنيين السادس عشر والسابع عشر ميلادي** ،ج ، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1409هـ_1989م.

9-عثمان اباضة فاروق ، **دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر**، د.ط ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية دراسات في التاريخ الحديث للشرق ،1995م.

10-عمر عبد العزيز عمر ، **العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن 18م**، ج1، د.ط ، دار النهضة العربية للطباعة ، بيروت ، 1971م.

11-علي صلاح أحمد هريدي ، **دراسات في تاريخ العرب الحديث** ، د.ط ، دار الوفاء ، القاهرة ، 1990_2000م.

12-عبد الكريم أحمد عزّت ، **دراسات في تاريخ العرب الحديث** ، د.ط ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980م.

13-عجمية محمد عبد العزيز وأخرون ، **التنمية الاقتصادية** ، د.ط ، دار الجامعات المصرية ، 1979م.

14-الغزاوي قيس جواد ، **قراءة جديدة عوامل الانحطاط** ، ط2 ، دار العربية ، بيروت ، 2003م.

15-يعيظ هشام ، **أوربا والاسلام** ، ط1 ، دار الحقيقة ، بيروت ، 1980م.

16-قاسم محمود ، **تاريخ القرن في افريقيا** ، د.ط ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1929م.

17-قاسم محمد ، **التاريخ الحديث والمعاصر** ،دار المعارف بمصر ،د.م ن ، د.ت.

18-قرم جورج ، **التبعية الاقتصادية ، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المناضر التاريخي** ، شبكة الاقتصادي ، ، ط1 ، دار الطباعة للنشر ، 1980م.

19-كيرك جورج ، **موجز تاريخ المشرق الاوسط** ، تر : عمر الاسكندري ، د.ط ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، القاهرة ، 1975م.

20-لورانس هنري وأخرون ، **الحملة الفرنسية على مصر** ، بونبارت في مصر ، تر : بشير السباعي ، ط1 ، للنشر القاهرة ، 1995م.

21-لوتسكي ، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة** ، د.ط ، دار الغرابي ، بيروت ، 2007م.

22-مجزوم محمد ، **أزمة الفكر ومشكلة السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة** ، د.ط ، معهد الانماط العربي ، بيروت ، حزيران ، 1891م.

23-محمد سيد أشرف صالح ، **أصول التاريخ الاوربي الحديث 1517هـ_2009م**، ط1 ، دار ناشري الالكتروني الكويت، د.ت .

24-النجار غلول ، **قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الاسلامي المعاصر**، ط1، مكتبة وهيبة، 14 ستار الجمهورية، القاهرة ، 1974م.

## قائمة المصادر والمراجع:


**الرسائل :**

1-بعيو غنية، **التنظيمات العثمانية وأثارها على الولايات العربية، العراق أنموذجا، 1838-1876م**، مذكرة الماجاستر في التاريخ الحديث، اشراق الغالي لغربي، جامعة الجزائر، 2008_2009م.

2_منصور رزيقة ، ورمضاني أحلام ، **دور الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى 1914_1918م**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العالم ، اشراف رمضاني بورغدة ، جامعة 08ماي بقالمة ، 2016_2017م.

**الموسوعات :**

1-**الموسوعة العربية العالمية** ،مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ،الرياض،المملكة العربية السعودية 1419 الم هـ_1999م.

2-**الموسوعة العربية الميسرة** ، شركة ابناء شريف الانصاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1965م.

3-**الموسوعة العربية الميسرة** ،مج 1، دار الشعب ومؤسسة فرنكلية، للطباعة والنشر، بيروت 1965م.

4-غربال محمد شفيق، **موسوعة الحضارات القديمة والحديثة وتاريخ الأمم** ، ج2،ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الاردن، عمان ، 2008م.

**المقالات :**

1-حاضر فؤاد المرسي، "الصراع العثماني وأثره في الوطن العربي" **مجلة الدراسات التاريخية**، مج 28.29، 1983م.

2-محمد مصطفى صفوت **موقف ألمانيا ازاء المسألة الشرقية 1876_1914**) "**المجلة التاريخية المصرية** "، مج 1،العددان2،19481م.

3-بوزيدي يحي وأخرون "**سايكس بيكو ومشاريع التقسيم في الماضي والحاضر** "مج البيان دط1،1438 .

## قائمة المصادر والمراجع:


**الروايات:**

1-البشرى طارف ، "**اشكالية الشريعة الاسلامية والحداثة في المجتمع المعاصر ندوة اشكالية التحيز** رواية ودعوة الجهاد ،القاهرة ، 15_17،شعبان 1412هـ_،21/19_1992/02م،المعهد العالمي للفكر الاسلامي ونقابة المهندسين.

2-مجموعة من المؤلفين ، "**القومية العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية في مركز الوحدة العربية** "، بيروت لبنان ، 1982م.

**المعاجم :**

1-صبان سهيل ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ، د.ط ، مكتبة الملك فهد ، الرياض ،1421هـ_2000م.

2-البعلبكي منير ، **معجم أعلام المورد** ، ط1 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1992م.

3-**دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، 1981.

4-الزركلي خير الدين **الاعلام** ، ج6 ، ط7،دار العلم للملايين ، بيروت ، 1986م.

5-رستم أسد ، **مصطلح التاريخ** ، مركز الأبحاث والدراسات.

6-الجبرتي عبد الرحمان بن الحسن ، **تاريخ الأثار في التراجيم والأخبار** ، ج1، د.ط، بولاق، 1874-1880م.

**مواقع الأنترنت :**

1- السماك محمد ، **قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي** ، وتأثيرها على الجير لينكية ، المحتملة للمستقبل العربي.

2- المسيري عبد الوهاب ، **كتاب البروتوكولات الصهيونية اليهودية**

3- أحمد نسرين، "**نضام الاشتراكية**" على موقع الانترنت، ويكيديا الموسوعة الحّرة :

"www.algoumhoria.com/cat cgoriesimdesc 4"، تاريخ الولوج :19ماي2019.